منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

الإصلاح الاقتصادي تحت الاختبار:
الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في 2019

الإصلاح الاقتصادي تحت الاختبار :
الاحتجـــــاجـات الاقتصادية والاجتماعية في 2019

الإصلاح الاقتصادي تحت الاختبار :
الاحتجاجات الاقتصادية والاجتماعية في 2019

منصة العدالة الاجتماعية
Social Justice Platform

creative commons

الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية

بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -

غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدارة 4.0

www.sjplatform.org

المحتويـــات

مقدمة	5
الاتجاهات العامة للاحتجاجات: 2012-2019	7
المتظاهرون وطرائق الاحتجاج	9
المطالب	11
توزيع الاحتجاجات على أشهر 2019	12
التوزيع الجغرافي للاحتجاجات	14
صندوق حقائق: البطاقات التموينية	15
نظرة أعمق على احتجاجات العام	16
الاحتجاجات العمالية: تعريفها وأهميتها	16
الاحتجاجات العمالية لعام 2019	17
طرائق الاحتجاج	17
صندوق حقائق: احتجاج صحفيي التحرير	20
الاحتجاجات الاقتصادية لعام 2019	21
صندوق حقائق: احتجاجات متعلقة بالمياه	24
الاحتجاجات الاجتماعية لعام 2019	24
صندوق حقائق: الانتحار كوسيلة للاحتجاج	27
صندوق حقائق: احتجاجات 20 سبتمبر	30
خاتمة	31
ببليوجرافيا	Error! Bookmark not defined.

مقدمة

في أثناء تغطية حصاد عام 2019، انقسمت وسائل الإعلام الليبرالية والمؤيدة للحكومة بشأن اعتبار عام 2019 "عام العدالة الاجتماعية في مصر"[1] أو "عام حصاد ثمار الإصلاحات الاقتصادية."[2]

حاول أصحاب الاسم الأول[3] تبرير إجراءات خفض دعم الوقود[4] الأخيرة، التي تعتبر جزءًا من التزام الحكومة إزاء تخفيض الدعم وفقًا لخطة الإصلاح المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، من أجل الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، ويدعي مؤيدو هذه الإجراءات أن خفض الدعم كليًا سيساعد في إعادة توزيعه كي يصل إلى مستحقيه،[5] أي "المواطنين الذين يستخدمون البطاقات التموينية وأصحاب الحد الأدنى من الأجور الذي ارتفع من 1200 إلى 2000 جنيهًا مصريًا."

أما من استخدموا "حصاد ثمار الإصلاحات الاقتصادية" عنوانًا للعام فيرون أن مصر كانت قادرة على تمهيد الطريق للتنمية والرفاهية بإصلاحاتها السياسية والاقتصادية، من خلال المشروعات القومية الجديدة في جميع أنحاء الدولة، ويذكرون أرقامًا ضخمة، أصبحت مؤخرًا مفضلة لدى الحكومة التي تعيد استخدامها ونشرها، مثل تخفيض عجز الموازنة من 11.4% في 2015/2014 إلى 8.4% في 2019، وزيادة معدل النمو إلى 5.6%.[6]

ويظهر التقرير المذكور في الفقرة الأولى أن روايات الدولة بشأن الاقتصاد والعدالة الاجتماعية تركز على مؤشرات الاقتصاد الكلي المنتقاة، وتُستخدم لخدمة الأجندة السياسية، مثل تبرير إجراءات التقشف، ومطالبة الشعب بالتحلي بالصبر، أو الثناء على القيادة السياسية، وفي وسط التضييق على المعارضة المستقلة والقنوات البديلة لحرية التعبير والإعلام والأحزاب السياسية وأنواع أخرى للمشاركة الاجتماعية، تأتي روايات الدولة دون منازعة وبدون دراسة.

وعلى الرغم من هذه التقارير الإيجابية ووعود الرفاهية والتنمية والأرقام الواعدة، فإن هناك حالة استياء عامة، تظهر في صورة احتجاجات وشكاوى وتظاهرات ينظمها مدنيين في الشارع المصري أو عبر الوسائط الإلكترونية. فبسبب قمع طرق التعبير المختلفة عن الرأي، اضطر آلاف المصريين للتعبير عن مواقفهم عبر الإنترنت، ومع عدم الثقة المتزايد في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، نجد أن الحراك والقدرة على إثارة الرأي العام تظهران غالبًا على الإنترنت، لا في الشارع.

أبرز أمثلة ذلك مقاطع الفيديو التي نشرها الممثل والمقاول المصري محمد علي[7] على مواقع التواصل الاجتماعي، متهمًا مسؤولين في الدولة بالفساد والمحسوبية، ومطالبًا المصريين بالمشاركة فيما يسمى بمظاهرات 20 سبتمبر،[8] والتي هزت الصورة المستقرة التي اجتهدت الحكومة لرسمها بشتى الوسائل. يسعى التقرير الحالي إلى شرح انعكاسات هذه الاحتجاجات، والبحث في ما إذا كان لها أهمية لاحقة أم لا.

---

[1] أخبار اليوم، "بالأرقام.. '2019' عام العدالة الاجتماعية في مصر،" القاهرة: أخبار اليوم، 1 يوليو 2019، على https://bit.ly/2NMfszm.

[2] "عام الإنجازات وجني الثمار" مقطع يوتيوب، نشر بواسطة أخبار مصر، 26 ديسمبر 2019، على https://bit.ly/37A0FPH.

[3] يضم التقرير مقطع فيديو واحد نُشر في عشرات الصحف والقنوات إعلامية بنفس الزوايا والمعلومات، وهذا اتجاه جديد يظهرمؤخرًا بوضوح في الصحافة والإعلام.

[4] المصري اليوم، "تعرف على الزيادات في أسعار الوقود خلال 5 سنوات،" القاهرة: المصري اليوم، 5 يوليو 2019، على https://bit.ly/38zw9qg.

[5] سكاي نيوز العربية، "قرض جديد من البنك الدولي لمصر،" سكاي نيوز، على https://bit.ly/37jCKVk.

[6] الهيئة العامة للاستعلامات، "مصر تتصدر معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة،" القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 14 أكتوبر 2019، على https://bit.ly/2v7gPlL.

[7] Ruth Michaelson, "Contractor, Actor ... Protest Leader? The Egyptian Exile Driving Rare Dissent," *The Guardian*, 25 Sep 2019, online at https://bit.ly/2OX2KhZ.

[8] *Independent*, "Cairo Protests: Mass Uprising Against Egyptian President as Demands Grow for Resignation after Crackdown on Critics," *Independent*, 21 Sep 2019, online at https://bit.ly/39EemOC.

وإجمالًا، استطاعت منصة العدالة الاجتماعية توثيق 2,792 احتجاجًا في 2019، تندرج تحت ثلاثة أنواع مختلفة من الاحتجاجات (اجتماعية وعمالية واقتصادية، انظر الشكل رقم 1).[9] تصدرت الاحتجاجات الاجتماعية هذه الأنواع الثلاثة في 2019 بواقع 2,430 احتجاجًا (بنسبة 87.03% من إجمالي الاحتجاجات)، واحتلت الاحتجاجات العمالية المركز الثاني (193 احتجاجًا، 6.91%)، وأتت الاحتجاجات الاقتصادية في المركز الثالث والأخير (169، 6.05%). سيدرس التقرير كل فئة على حدة، في محاولة لتحليلها من جهة الانتشار الجغرافي والتوقيت وطبيعة المتظاهرين.

واجه فريق البحث بمنصة العدالة الاجتماعية هذا العام القيود نفسها التي واجهها في 2018، والمتمثلة في صعوبة الوصول إلى معلومات خاصة بالنشاط الاحتجاجي. وعلى الرغم من المساعي المستمرة لجمع معلومات وبيانات بشأن الاحتجاجات اليومية، يعتمد التقرير في المقام الأول على التقارير الإعلامية من مجموعة من الوسائل الإعلامية المختلفة، منها الحكومية والمستقلة والخاصة، بالإضافة إلى الوسائل الإعلامية المؤيدة للدولة والحزبية، والتي لاحظنا فيها اتجاهًا متناميًا نحو تجاهل الاحتجاجات حتى تصدر أي هيئة حكومية بيانًا رسميًا بشأنها.

واجه الفريق كذلك مشكلة حجب الحكومة المصرية للكثير والكثير من المواقع الالكترونية،[10] وبعضها محجوب لكونها مصدرًا للمعلومات المتعلقة بالاحتجاجات. شنت السلطات كذلك هجمات[11] على مقار بعض هذه المواقع، وهددت[12] آخرين، ولذلك لا نزعم أننا استطعنا جمع كل الاحتجاجات التي وقعت في 2019، والتي ستكون بالتأكيد أعلى بكثير من تلك المرصودة في التقرير.

يقدم هذا التقرير إذن البيانات السنوية التي جُمعت عن الاحتجاجات العمالية والاقتصادية والاجتماعية التي وقعت في أي وقت من 2019، بهدف توفير قاعدة بيانات وتحليل أولي للاحتجاجات في مصر، وإتاحتها للجمهور والباحثين والصحافيين والطلاب والمهتمين، على أمل في المزيد من المشاركة العامة وسط اتجاه يتزايد لرفض وتقويض أي نوع من المعارضة في المجال العام في مصر.

[9] يعتمد هذا التقرير على منهجية أقرها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجمع وتحليل أخبار الاحتجاجات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمالية، وتسمح هذه المنهجية بالمقارنة بين الاحتجاجات على مدار الأعوام بدءًا من 2010، وهي الخطوة الأولى في توفير بيانات طولية عن اتجاهات الاحتجاج في مصر.

[10] Mohamed El-Taher, "Thousands of Websites Are Collaterally Blocked in Egypt," *AFTE*, 22 May 2019, online at https://bit.ly/2uNsuGK.

[11] *CPJ*, "Egypt Arrests Three More Journalists amid Crackdown," CPJ, 30 Sep 2019, online at https://bit.ly/2wkowG2.

[12] *NPR*, "Egyptian Government Raids Independent News Outlet," NPR, 25 Nov 2019, online at https://n.pr/2UT9GAv.

النسب المئوية لفئات الاحتجاج

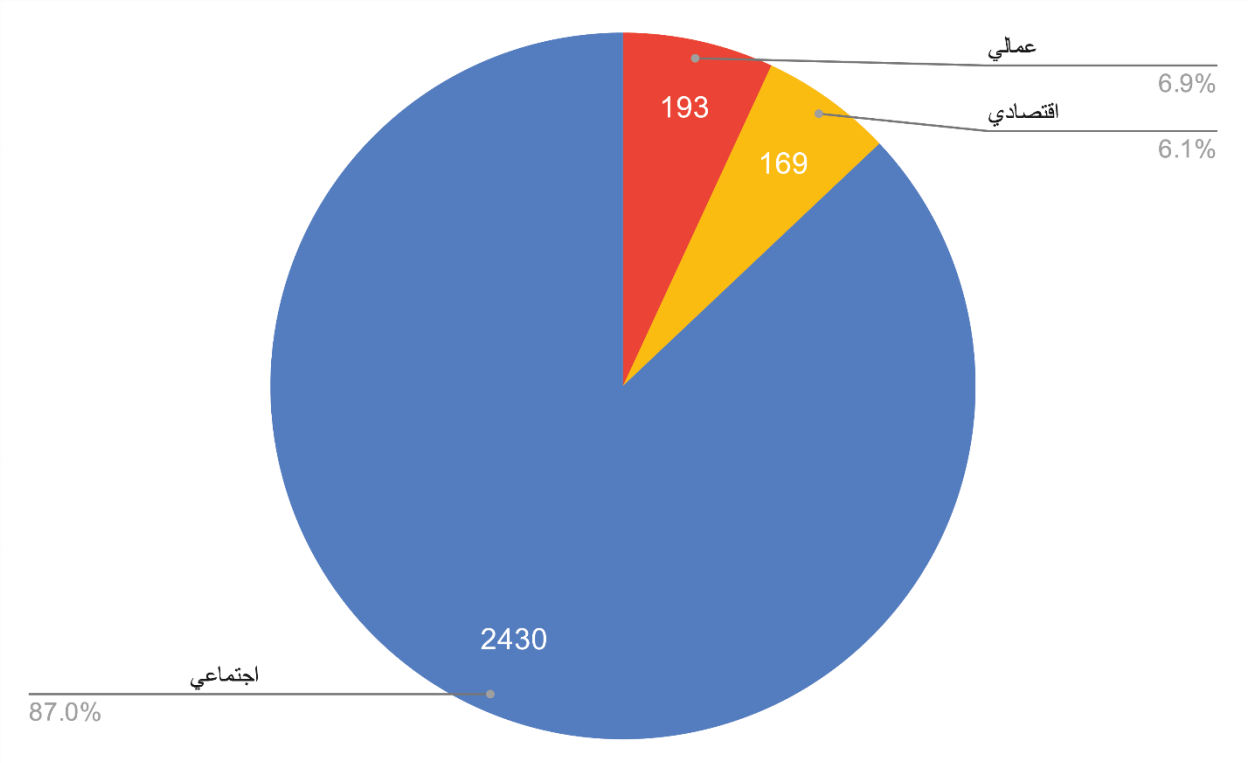

الاتجاهات العامة للاحتجاجات: 2012-2019

إجمالي عدد الاحتجاجات من 2012 إلى 2019

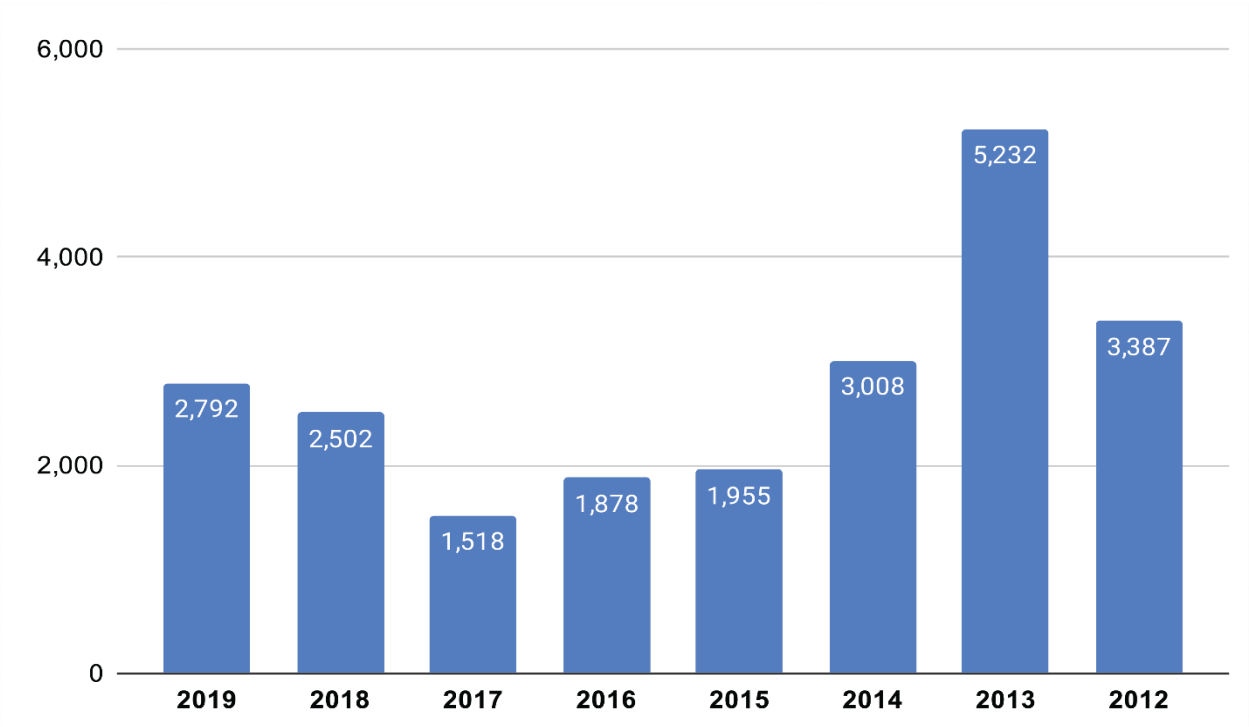

كان 2019 عامًا للتأكيد على الدولة المصرية بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي، الذي قاد حركة الإطاحة بالرئيس الإسلامي السابق محمد مرسي في عام 2013. في مارس من هذا العام، أجرت الدولة المصرية استفتاءً على التغييرات الدستورية التي قد تؤدي إلى استمرار حُكم السيسي حتى عام 2030، وجاءت النتائج تعديلًا لدستور 2014: تمديد فترة ولاية الرئيس لست سنوات، مما يسمح له بالترشح لإعادة انتخابه في عام 2024، وتوسيع السيطرة الرئاسية على القضاء، والاحتفاظ بدور الجيش في السياسة.[13]

سجل عام 2019 عددًا ملحوظًا من الاحتجاجات، بلغت 2,792 احتجاجًا، فقامت احتجاجات على سلوك القيادة السياسية نفسها، في أشياء تتعلق بفسادها وسوء إدارتها لموارد الدولة، مما جعلها لحظة مهمة في الاستمرارية التاريخية للجمهورية الحالية منذ يوليو 2013، وهو العام الذي شهد ذروة الاحتجاجات[14] (5,232 احتجاجًا) التي اعتمدت في المقام الأول على المواجهة مع الدولة.

من بين الاحتجاجات التي شهدتها 2019، اشتملت 308 واقعة احتجاج على تحدٍ فعلي للدولة أو السلطات أو أصحاب الأعمال أو المديرين أو غيرهم من الأفراد علنًا وعلى الأرض، وتراوحت هذه الأنواع من الاحتجاجات بين إغلاق الطرق أو التظاهرات أو التخريب أو الإضراب أو الإيذاء الجسدي أو الاستيلاء على مكان العمل، وفي الوقت نفسه، رصد الفريق 2,484 احتجاجًا من دون مواجهة مباشرة، مثل تقديم الشكاوى والتهديد بالإضراب وحملات المقاطعة.

لم يشهد عام 2013 إلا 39 احتجاجًا رمزيًا أو غير مباشر فقط، من أصل 5,232 احتجاجًا كان معظمهم في الشارع، وبالمقارنة بين العامين، نلاحظ أن القيود المستمرة على الحقوق المدنية وحريات الصحافة والقدرة على التنظيم اجتماعيًا أو سياسيًا، كانت فعالة في إبعاد المصريين جزئيًا عن الشارع. ومع ذلك، يفتح هذا أيضًا بابًا جديدًا للتحليل: قدرة المدنيين على الحشد وإثارة الرأي العام عبر الإنترنت، سواء في مجموعات أو بشكل فردي.

لن نتطرق إلى هذا التحليل بصورة موسعة في هذا التقرير، لكنه سيكون محورًا لانتباه فريق المنصة في دراسة احتجاجات 2020، لتشمل "حشد وسائل التواصل الاجتماعي" من أجل وضعها في سياق مناسب.

الاحتجاجات المباشرة وغير المباشرة من 2013 إلى 2019

الاحتجاجات الجسدية في 2013

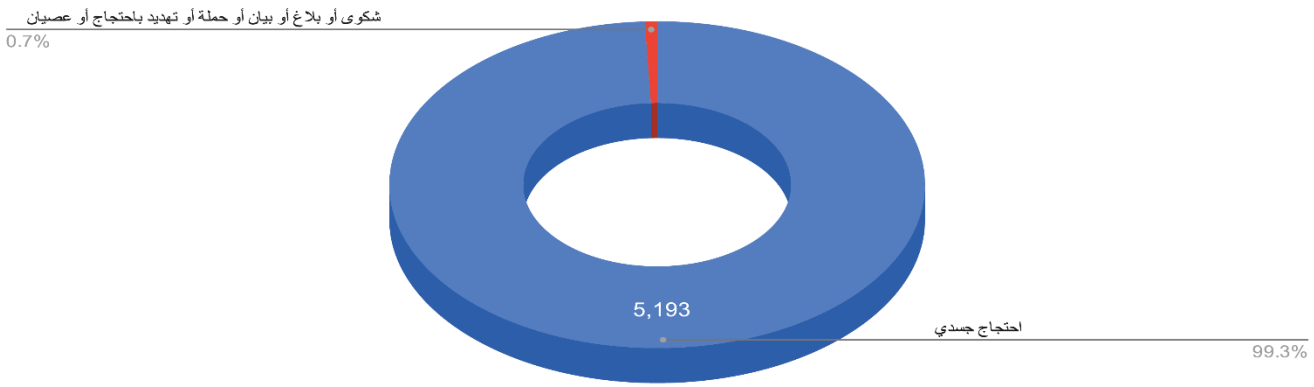

[13] Ruth Michaelson, "Sisi Wins Snap Egyptian Referendum amid Vote-buying Claims," *The Guardian*, 23 Apr 2019, online at https://bit.ly/38vARFx.

[14] المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الاحتجاجات لعام 2013، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 7 يوليو 2014، على https://bit.ly/38x0962.

الاحتجاجات الجسدية في 2019

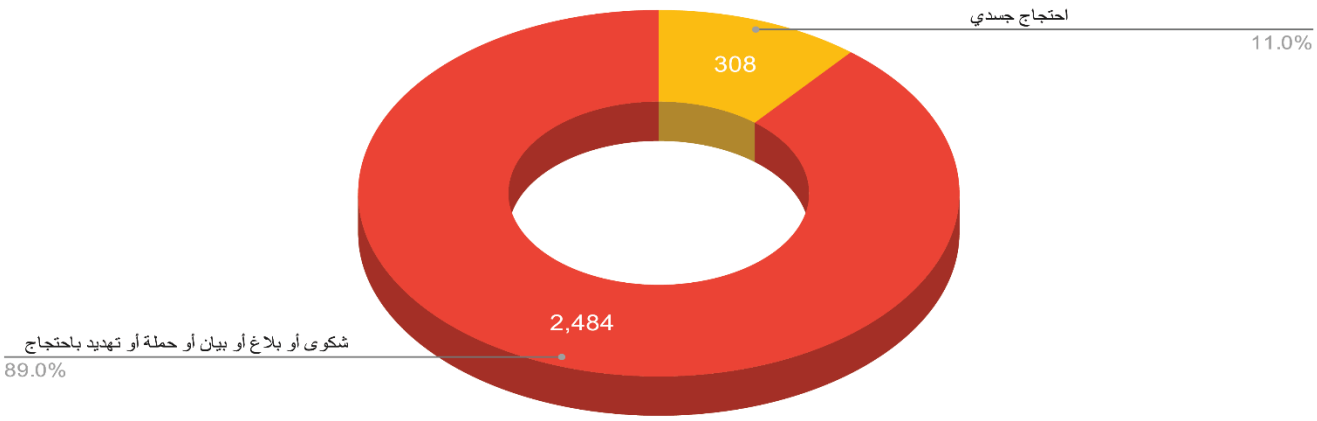

المتظاهرون وطرائق الاحتجاج

تنوع متظاهرو هذا العام بحسب المطالب والسياق الاجتماعي للاحتجاج. يظل المواطنون العاديون مع ذلك (ونسميهم هنا المدنيين)، من دون أي انتماء محدد، أكبر فئة محتجة بلا منازع؛ إذ وثق الفريق 2,385 احتجاجًا للمدنيين، اتخذت مناهج مختلفة للاحتجاج، من مجابهة مباشرة للسلطات أو سد للطرق وحتى تقديم الشكاوى.

وسط غياب أي شكل من أشكال التنظيم، سواء المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية أو مجموعات الشباب أو البلديات، ينظم المدنيون الاحتجاج من تلقاء أنفسهم، ويطالبون بشكل رئيسي بطلبات خاصة متفردة في منطقتهم، مثل المشكلات المتعلقة بمياه الصرف الصحي، الكلاب الضالة، وعدم وجود تعويضات، أو مشاكل مياه الشرب.

وعلى الرغم من التوسع في نشر التقارير الإخبارية، بشكل أسبوعي تقريبًا، للإشادة بقرارات الحكومة والإشارة إلى تلقي المواطنين للحصص التموينية وخدمات من الأحزاب السياسية الحكومية، مثل حزب مستقبل وطن، إلا أن فريق المنصة استطاع رصد احتجاجات المدنيين بعد فشلهم في التعبير عن آرائهم ومخاوفهم للسلطات، فوثق العشرات من الاحتجاجات التي ناشدت أعضاء البرلمان أو الصحف المحلية أو الوزراء المختصين. من أمثلة ذلك احتجاج المدنيين على عدم وجود مرافق في مستشفى حكومي محلي في الشرقية، وتصعيد المطالب إلى الوزير، بعد الإخفاق في مخاطبة المسؤولين في المحافظة وأعضاء البرلمان.

أعلى الفئات احتجاجًا في 2019

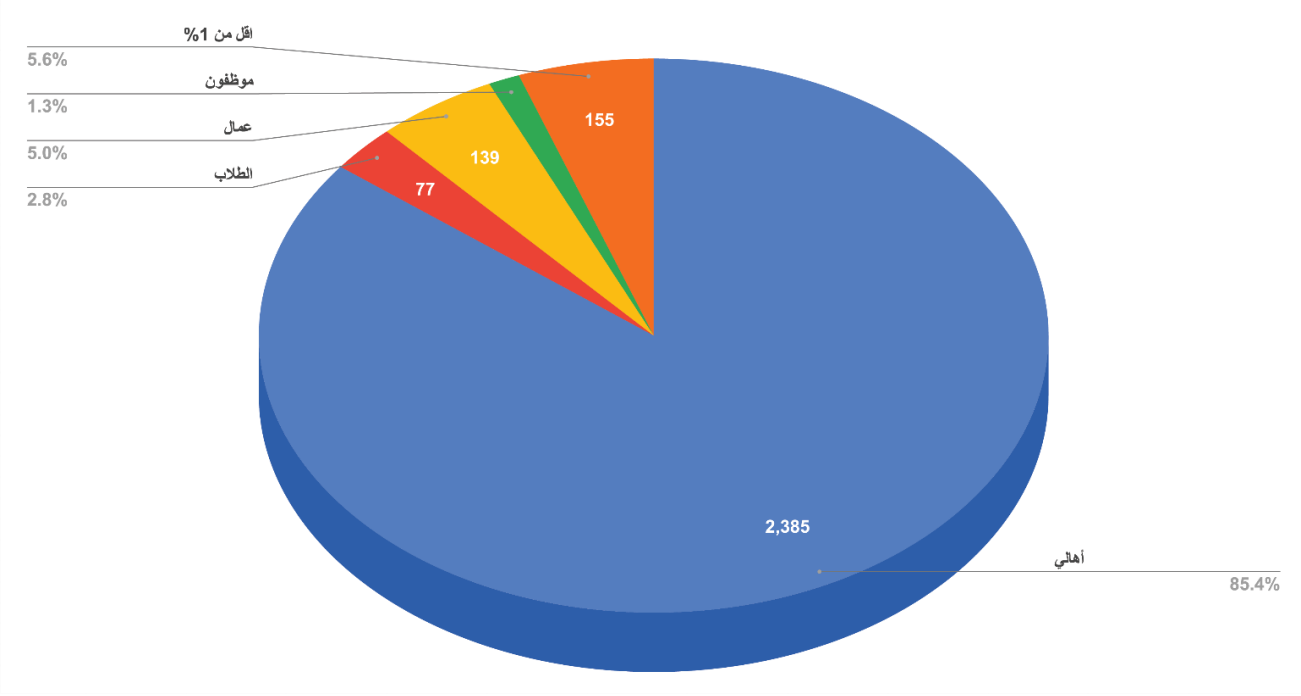

اقل من 1%

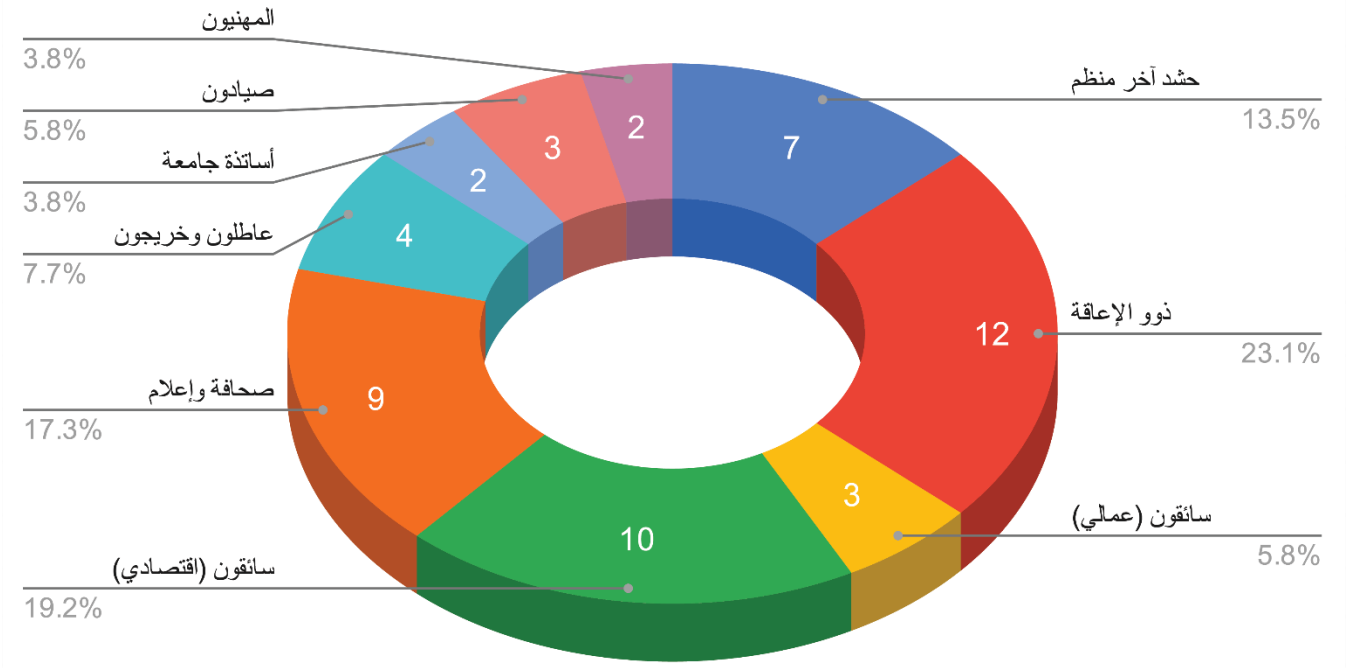

وتأتي الاحتجاجات العمالية في المرتبة الثانية، إذ بلغ عددها 139 احتجاجًا. ويرجع الاختلاف الحاد بين المرتبة الأولى والثانية إلى عدم وجود أي شكل من أشكال التنظيم وسط تصاعد القمع على العمل المنظم، مما يدفع المواطنين للتعبير عن مطالبهم من دون أي دعم سياسي. بسبب هذا تصبح التغطية المستقلة أكثر صعوبة، خصوصًا إذا كان الاحتجاج خارج القاهرة والجيزة،

حيث تتواجد معظم الصحف ووسائل الإعلام في البلاد. نظم عمال في القطاعات الحكومية والخاصة وقطاع المؤسسات العامة 139 احتجاجًا.

ومقارنة بالاحتجاجات الطلابية العام الماضي، والتي بلغت 89 احتجاجًا، نظم الطلاب 77 احتجاجًا هذا العام ليحتلوا المرتبة الثالثة بين أكثر المجموعات احتجاجًا، إذ أعربت غالبية هذه الاحتجاجات عن غضبها من سياسات النظام التعليمي، والإغلاق القسري للمدارس، وصعوبة الامتحانات. وتضمنت هذه الفعاليات انتحار عددًا من الطلاب بسبب الخوف من الامتحانات أو بسبب النتائج.

وتنوعت باقي الفئات الاحتجاجية بين الباعة الجائلين الذين طالبوا المحافظات بتقنين أوضاعهم، ومزارعين احتجوا على عدم توافر مياه الري أو ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية، وفئات أخرى مثل المرضين والمستثمرين والصيادين والمهنيين (من معلمين ومحامين وصحافيين)، والسائقين وحراس الأمن، وكذلك العاطلين عن العمل. ومع ذلك، لم تتجاوز أي فئة منهم نسبة 1% (أي 27 احتجاجًا) من إجمالي عدد الاحتجاجات.

لجأت هذه الفئات لمجموعة متنوعة من الطرائق والأساليب للتعبير عن إحباطهم ومطالبهم من عرائض وتقديم شكاوى، وحتى الإضراب وقطع الطرق والتظاهر ومحاولات الإيذاء الجسدي، وأيضًا اللجوء للانتحار كوسيلة للاحتجاج.

أشكال الاحتجاج الأكثر شيوعًا

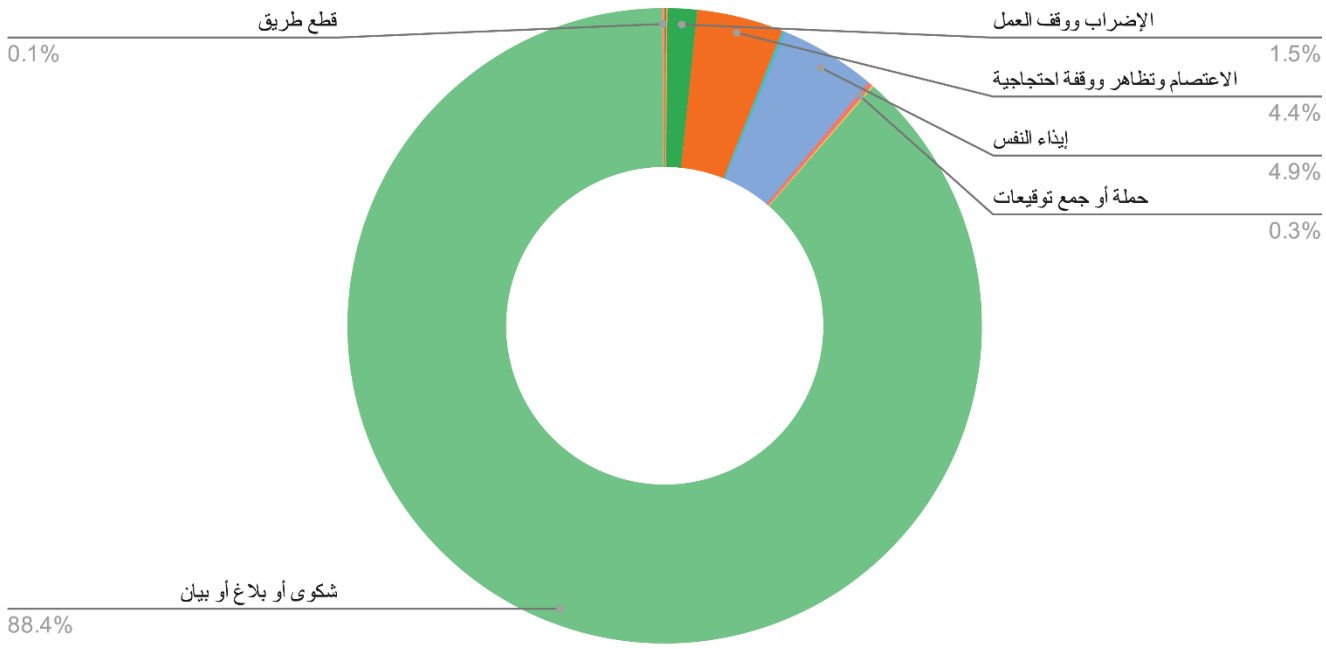

المطالب

نتعرض هنا إلى ما تطالب به الفئات المختلفة على مستوى البلاد. كانت الاحتجاجات من أجل الحق في الحصول على بنية تحتية وخدمات عامة فعالة (1,140 احتجاجًا، انظر الشكل رقم 5) من أعلى المطالب في 2018، وشملت مطالب فرغية عديدة مثل تحسين الطرق وصيانة الصرف الصحي. وجاء الحق في الأمن في المرتبة الثانية، فشمل مطالب كتأمين الكنائس والحد من خطر الكلاب الضالة. وأخيرًا طالب المحتجون بتوفير خدمات تعليمية وصحية أفضل، فضلًا عن عقود وظروف عمل أكثر عدلًا، خصوصًا في الأعمال الصناعية.

بالتحليل الإحصائي لاحتجاجات 2018، يمكن استنتاج أن تدهور مستوى الخدمات المقدمة للمدنيين كان سببًا في معظم هذه الاحتجاجات، إذ طالب 1,656 احتجاجًا (وهو قرابة ضعف احتجاجات 2017) بتوفير بنية تحتية وخدمات، مثل مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء والغاز، في حين طالب 39 احتجاجًا بظروف معيشية مناسبة. وشملت المطالب كذلك الحق في الأمن (315 احتجاجًا)، والسكن (49) والرعاية الصحية (116) والتأمين الاجتماعي (41) ومختلف حقوق العمل (176).

يُظهر تنوع هذه الاحتجاجات استياءً مستمرًا من السياسات الاقتصادية للدولة ومستوى الخدمات التي تقدمها الحكومة أو تعجز عن توفيرها، بالإضافة إلى تدهور حالة البنية التحتية لا في القرى والمناطق النائية مثل صعيد مصر وشبه جزيرة سيناء فقط، بل في القاهرة والجيزة كذلك.

المطالب الأكثر شيوعًا

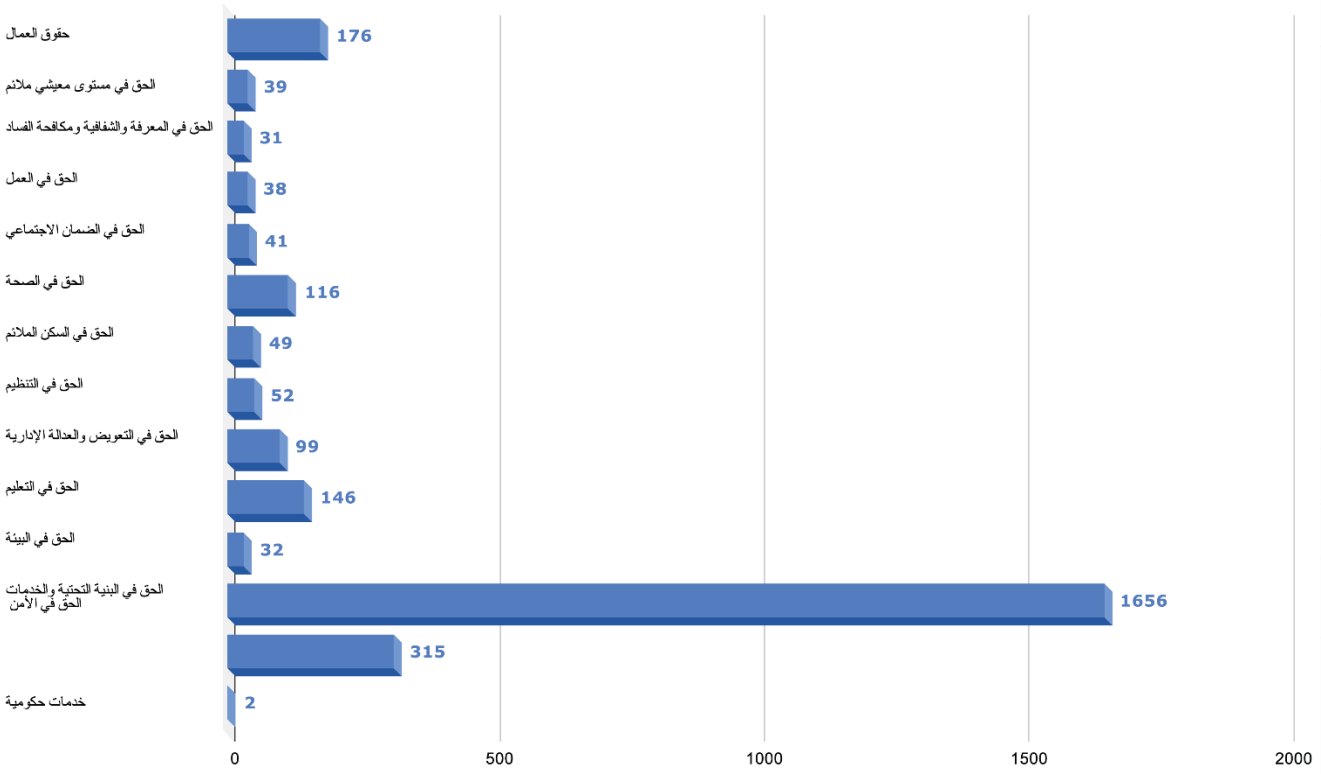

توزيع الاحتجاجات على أشهر 2019

شهد بداية العام 23 احتجاجًا عماليًا (وهو ثاني أعلى مستوى للاحتجاجات العمالية في 2019، بعد سبتمبر الذي شهد 24 احتجاجًا عماليًا)، إذ أن يناير هو الوقت الذي يحتج فيه العديد من العمال على تأخر الزيادات السنوية وعدم الوفاء بوعود السنة الماضية. تزايد عدد الاحتجاجات العمالية في شهر يناير، بما في ذلك التظاهرات المباشرة، وهذا بالتزامن مع حالة التأهب القصوى لقوات الأمن بسبب الأعياد القبطية وعيد الثورة. ومع ذلك، عند مقارنة هذه الاحتجاجات بالعدد الإجمالي، نجد أن شهر يناير احتل المرتبة الثامنة في العام، مسجلًا 214 احتجاجًا فقط، فيما احتل شهر ديسمبر المرتبة الأولى بعدد احتجاجات بلغ 305 واقعة.

ونلحظ انخفاض الاحتجاجات العمالية تدريجيًا من يناير وحتى أغسطس، قبل أن تصل لذروتها في سبتمبر، وهو الشهر نفسه الذي يشهد ثاني أعلى مستوى للاحتجاجات الاجتماعية (236) والتي تضمنت احتجاجات 20 سبتمبر في عدة محافظات. وشهد شهر يونيو أقل عدد من الاحتجاجات العمالية (6).

يمكن كذلك أن نلحظ تصاعدًا يبدأ من يوليو (178 احتجاجًا)، بعد تخفيض الدولة للشريحة الأخيرة من دعم الوقود،[15] ويمر بأغسطس (269 احتجاجًا)، ثم سبتمبر وأكتوبر (260) لكل منهما، ونوفمبر (264)، حتى يصل أخيرًا للذروة في في ديسمبر (305). كان شهر يوليو شهرًا مزدحمًا في مصر، إذ استضافت البلاد بطولة كأس الأمم الأفريقية، وشهدت الشوارع تواجدًا أمنيًا كثيفًا. وعلى الرغم من تنظيم أقل عدد من الاحتجاجات، فليس من المستغرب أن يسجل هذا الشهر ثاني أعلى معدلات احتجاج اقتصادي، نظرًا لتخفيض الدعم في مطلع الشهر. وشهد أبريل 226 احتجاجًا في ظل تواجد أمني كثيف كذلك بسبب الاستفتاء على التعديلات الدستورية.

الاحتجاجات لكل شهر

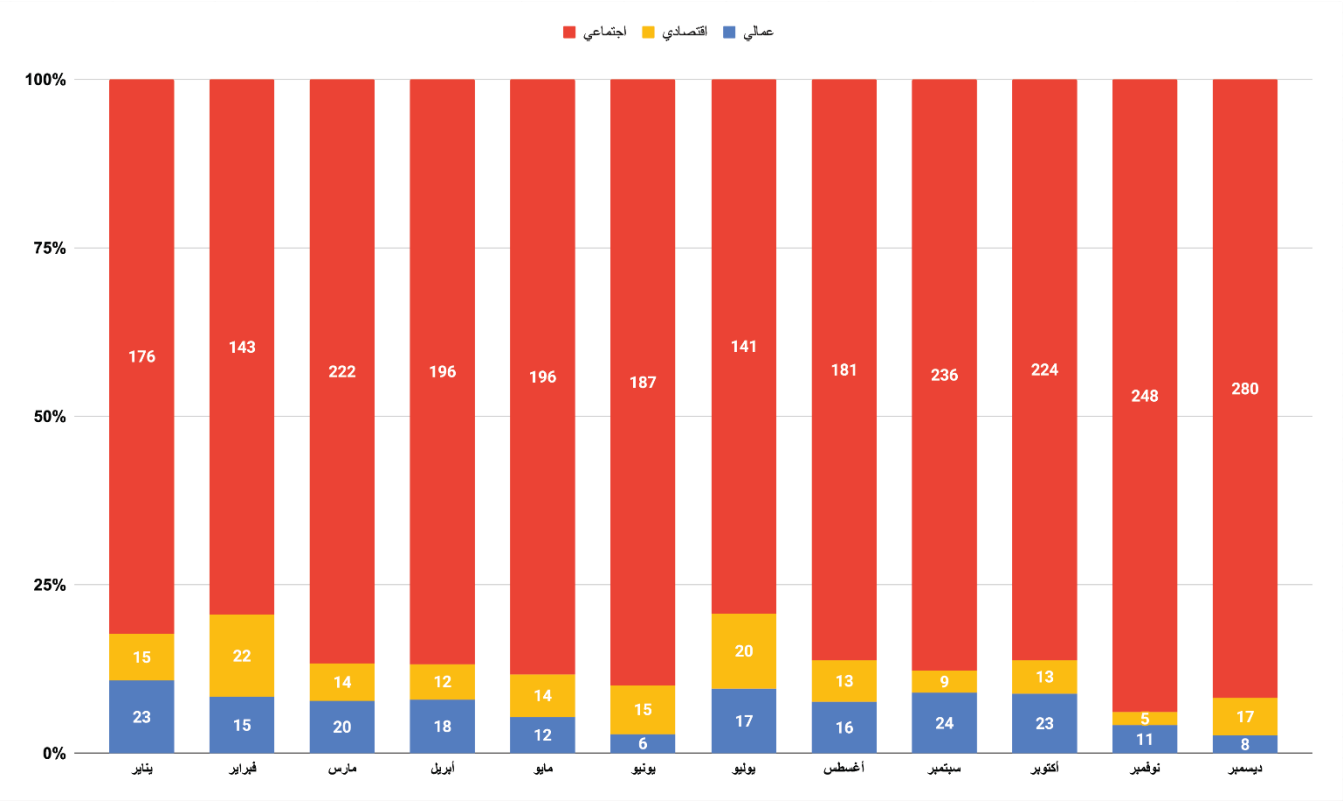

[15] المصري اليوم، "تعرف على الزيادات في أسعار الوقود خلال خمس سنوات،" على https://bit.ly/2vCTLLW.

التوزيع الجغرافي للاحتجاجات

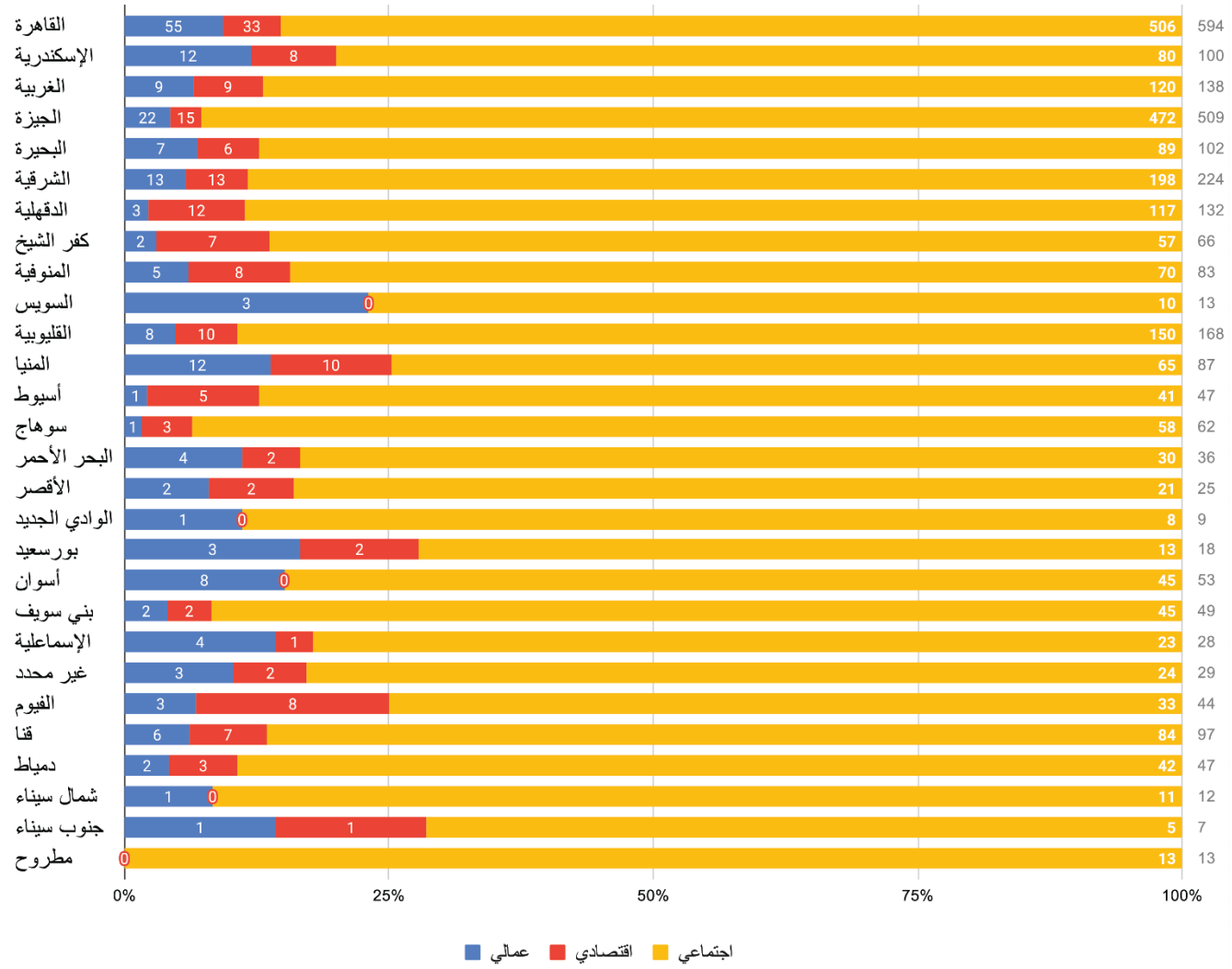

كان طبيعيًا أن تحظى القاهرة والجيزة بأكبر نصيب من الاحتجاجات (1,103 من أصل 2,792 احتجاجًا) لعدة أسباب. أولاً، تؤدي مركزية القاهرة إلى تسليط اهتمام إعلامي كبير وإعطاء الأولوية في التغطية الصحافية باعتبارها مقر غالبية وسائل الإعلام في مصر، باستثناء الصحف الحكومية الكبيرة التي تتطلب وجود مكاتب في مدن أخرى. وثانيًا، ترك العديد من المتظاهرين مكان عملهم أو إقامتهم وأتوا فعليًا إلى القاهرة (594) والجيزة (509) للاحتجاج إما أمام مقرات الوزارات أو المباني الحكومية أو النقابات أو البرلمان أو مقرات شركاتهم.

ثمة زيادة كبيرة في الأحداث الاحتجاجية التي تُنظم في القاهرة مقارنة بالعام الماضي (440 احتجاجًا في 2018) والعام الأسبق (243 في 2017)، وتصدرت القاهرة جميع المدن الأخرى في الفئات الاحتجاجية الثلاثة كذلك. في الوقت نفسه، قفزت الجيزة (388) من المرتبة الرابعة في 2018، بعدد 388 احتجاجًا، إلى المرتبة الثانية في 2019 بعدد 440 احتجاجًا، وظلت الشرقية في المرتبة الثالثة بعدد 224 احتجاجًا، مقارنة بعدد 185 احتجاجًا في 2018.

أما محافظات صعيد مصر فشهدوا مجتمعين 420 احتجاجًا مقارنةً بالعام الماضي (459). وبالنسبة لشبه جزيرة سيناء، والتي تضم شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر، فشهدت 55 احتجاجًا، بزيادة أكثر من 50٪ عن العام الماضي. وشهدت شمال سيناء، التي تشهد اضطرابات وتصاعدًا للتمرد المسلح، 12 احتجاجًا، أي أكثر من ضعف العام الماضي (5). بالإضافة إلى ذلك، تقدم بعض المواطنين أحيانًا بشكاوى لها مطالب محددة، مثل ضمان توفير حقن الأنسولين في الصيدليات، لكن التقارير الصحافية لم تحدد مكان هذه الاحتجاجات، ومعظمها شكاوى جاءت عن طريق الإنترنت.

[جدول 1: أعلى المحافظات احتجاجًا]

صندوق حقائق: البطاقات التموينية

وثُقت مئات الشـكاوى هذا العام بعد أن قررت الحكومة حذف آلاف المواطنين من نظام الحصـص التموينية المدعومة، فقد وثقت 38 شكوى في 2019، طالب فيها المواطنين إعادة تجديد بطاقتهم التموينية بعد إيقافها أو حذف بعض أفراد الأسرة من عليها. وقد حذف إجمالي 400,000 مواطن مصري من قائمة المستفيدين من السلع الغذائية المدعومة، وفقًا لوزارة التموين في يوليو الماضي، وبررت الوزارة هذا الإجراء بأنه "خطوة لضمان وصول الدعم إلي مستحقيه وحفظ حقوق الدولة، ووصفت الأفراد المحذوفين بأنهم 'غير مستحقين.'"

كانت حصـة الدعم على البطاقة التموينية قد زادت للفرد الواحد بنسـبة 138% (من 21 جنيهًا إلى 50 جنيهًا) في يوليو 2017، وهذا بعد زيادة قيمة الدعم في الموازنة العامة للدولة من 45 مليار إلى 85 مليار. جاءت هذه الخطوة للتعامل مع ارتفاع التضخم بعد تعويم الجنيه المصري وخفض دعم الوقود. وصرحت الوزارة في ذلك الوقت بأنها لن تحذف سوى المواطنين غير المسـتحقين. وأضـافت، "ليس معقولًا لمواطن ينفق 1,000 جنيه على جهازه المحمول أو فواتير الكهرباء أن يحمل بطاقة تموين."

وأشـارت الوزارة إلى معايير أخرى غير المحمول والكهرباء، مثل تسـجيل الأبناء في مدارس أجنبية تتجاوز مصـاريفها 30,000 جنيه شـهريًا، لأن كل تلك المعايير تجعل المواطنين غير مسـتحقين للدعم. لذا أعلنت الوزارة في ديسـمبر عن تقديم المواطنين لسـتة مليون شـكوى،[16] اعتراضًـا على حذفهم من نظام الدعم. ووصـل الأمر إلى أن خصـصـت الوزارة موقعًا إلكترونيًا، من تصميم وزارة الإنتاج الحربي، لتقديم الشكاوى.

[16] أخبـار اليوم، "مليون بطـاقـة تموين جـديـدة.. وخمس ملايين ينتظرون الموافقـة،" القـاهرة: أخبـار اليوم، 24 ديســمبر 2019، على https://bit.ly/31XzVai.

نظرة أعمق على احتجاجات العام

الاحتجاجات العمالية: تعريفها وأهميتها

يمكن لرصد إجمالي عدد الاحتجاجات العمالية ومقارنتها منذ 2012 أن يضع احتجاجات 2019 ووضع العمال في سياقهم الملائم. في 2012، وهو العام السابق على إطاحة المجلس العسكري بمحمد مرسي، وثق المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الاحتجاجات المختلفة التي نادت بمطالب اقتصادية أو اجتماعية أو عمالية إلى جانب المطالب السياسية الخاصة بإطاحة الرئيس المحسوب على تيار الإخوان المسلمين.

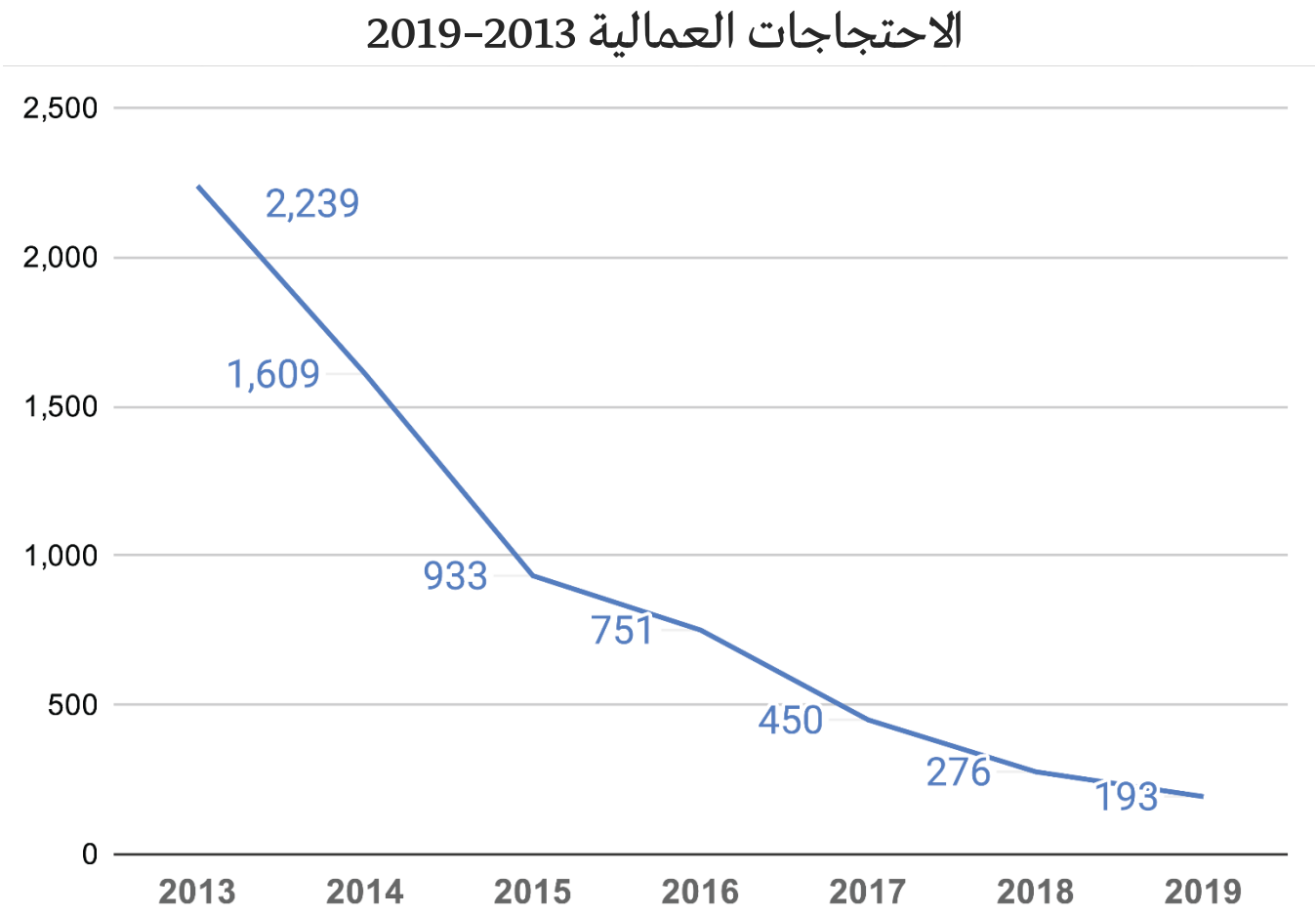

ووصلت الاحتجاجات العمالية إلى ذروتها في 2013 بدرجة غير مسبوقة،[17] في ظل انقسامات اجتماعية حادة وجذرية وأعمال عنف منقطعة النظير قبل وبعد فترة سيطرة الجيش على البلاد، ثم انخفضت وتيرة الاحتجاجات في الفترة بين 2013 و2019 نظرًا لزيادة تدخل الدولة في الشؤون العمالية من تمثيلهم وتنظيمهم؛ مما أعطى الحكومة سلطة لقمع أي معارضة والسيطرة عليها.

ليست محاولات ترويض الحركة العمالية وليدة عام 2019، لكنها بدأت بعد الثورة في 2011، إذ بدأ صناع القرار من مدنيين وإسلاميين وعسكريين بتطويع كل سلطاتهم، الأمنية والقضائية، لقمع الحركات العمالية والنقابات المستقلة المنظمة. بالنسبة

[17] تقرير الاحتجاجات لعام 2013.

للعمال، تمثل هذا الحصار في عودة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر التابع للدولة إلى الساحة مرة أخرى،[18] ليهيمن على خطاب النقابات والعمال، وقيامه بدور ممثل الدولة أمام العمال، وليس ممثل العمال أمام الدولة.

يُضاف إلى ذلك قانون النقابات العمالية الجديد[19] لعام 2017، والذي تلقى نقدًا بسبب القيود الأمنية والقانونية التي وضعها على حرية التنظيم وتأسيس النقابات، وكذلك قانون الخدمة المدنية المطبق حديثًا والذي سهل التخلص من العمالة. يمنح القانون أي مؤسسة الحق في إقالة الموظفين مباشرة بناءً على تقييماتهم السنوية لعامين متتاليين،[20] وبهذه الطريقة، يفتح التقييم الضعيف بابًا أمام الفصل. وعلى نحو مماثل، يمكن تطبيق هذا على النقابات المهنية: نقابات الصحافيين والمهندسين والمحامين، والتي أصبحت كلها بقيادة أفراد يمثلون للدولة.

يشمل مصطلح "احتجاجات العمال" في سياق هذا التقرير كل أشكال العمل وعلاقات أصحاب الأعمال بالموظفين، بصرف النظر عن نوع القطاع المُحتج، خاص أو حكومي أو عام أو شركات، ويشمل المصلح كذلك كل العمالة سواء كانت مهنية أو عمال مصانع أو حرف يدوية. ويمكن أن تختلف أسباب الاحتجاج ما بين تأخر المدفوعات، أو المطالبة بزيادة الأجور بعد غلاء الأسعار، أو المطالبة بعقود دائمة كما هو الحال مع العمال المؤقتين.

الاحتجاجات العمالية لعام 2019

شهد المشهد العمالي في مصر هذا العام إضرابات واحتجاجات متنوعة تتراوح غالبيتها بين حوادث إيذاء النفس وبين الخيار المفترض كونه أكثر أمنًا وهو تقديم الشكوى عبر قناة رسمية. أدى غياب الحوار والتسرع في استخدام القوة لإنهاء الإضرابات أو أشكال الاحتجاج الأخرى إلى عشرات الاعتقالات للعمال بتهمة "التحريض على الإضرابات وتعريض السلم الاجتماعي للخطر." ووسط الأزمة الاقتصادية المستمرة، ومع ارتفاع مستويات الفقر وغلاء الأسعار، يظل العمال والمهنيون واقعين بين إدارات سلطوية غير مبالية وبين دولة أمنية ترفض أي شكل من أشكال الاحتجاج.

نظم عمال المصانع 110 احتجاجًا (من أصل 193 احتجاج عمالي)، بينما نظم المعلمون 18 احتجاجًا للإعلان عن مطالبهم التي تنوعت بين رفض قرارات النقل، والمطالبة بتجديد عقود عملهم وتقديم شكاوى ضد موظفين إداريين في مدارسهم رفضوا صرف العلاوات على حد قول المشتكين. ونظم الموظفون 33 احتجاجًا (من قضاة ولاعبين رياضيين ومصرفيين وإعلاميين ورجال دين وباحثين وغيرهم) للمنادة بمطالب شملت صرف رواتب إغاثة بسبب ارتفاع الأسعار، او احتجاجًا على غياب عقود العمل.

طرق الاحتجاج

على الرغم من الخطر الذي قد يواجهه العمال بتنظيمهم لمثل هذه الاحتجاجات من أحكام بالسجن أو الاعتقال أو الفصل أو المعاش المبكر، إلا إنهم نظموا 63 فعالية احتجاجية وتظاهرة، نُظم أغلبها داخل مكان العمل أو بالقرب من المقر الرئيسي للشركة أو النقابة. ولم تتجول معظم هذه المظاهرات في الشوارع المحيطة، باستثناء احتجاج واحد نُظم بالقرب من مجلس الوزراء في وسط القاهرة.

---

[18] عقد اتحاد نقابات عمال مصر مؤتمرًا في يناير 2018 لتقديم الدعم السياسي للرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي قبل الانتخابات الرئاسية، وتشجيع العمال على التصويت. "اتحاد نقابات عمال مصر يدشن مؤتمر لتأييد الرئيس السيسي،" فيديو يوتيوب، الهلال اليوم تي في، 30 يناير 2018، https://bit.ly/2V6NxPt.

[19] كثير من مواد القانون تُعقد إجراءات النقابات المستقلة، مثل إجراءات "تقنين الأوضاع،" أو تمارس قيودًا ممنهجة على حقوق وحريات النقابات على عدة مستويات، سواء في القطاعين الحكومي والعام أو في الجهاز الإداري الحكومي أو عمال الخدمة المدنية أو العمال الموسميين.

[20] منصة العدالة الاجتماعية، قراءة تحليلية لمسودة تعديل قانون العمل 12 لسنة 2003، منصة العدالة الاجتماعية، 8 يناير 2019، على https://bit.ly/37pNHUs.

وقعت اعتقالات في 15 من تلك الاحتجاجات، إما في شكل اعتقال تعسفي أو هجمات في الفجر قبل أو بعد تنظيم الاحتجاج. وشهدت كل هذه الاحتجاجات تواجدًا أمنيًا، سواء في شكل القوات المحلية بالمدينة أو تعزيزات قادمة من مقرات أكثر مركزية، مثل مديرية الأمن أو أقرب معسكر لقوات الأمن المركزي.

من أمثلة ذلك اعتقال سبعة عمال من شركة حسن علام العقارية، بعدما نظم قرابة 500 عامل مظاهرة على خلفية تخفيض الإدارة 20% من رواتب العمال. ونظم العمال وبعض المهندسين من الشركة، المتعاقدين على القيام بأعمال في العاصمة الإدارية الجديدة، إضرابًا أمام مقر الشركة في العباسية في 4 مارس. وبعد ثلاثة أيام، قُبض على سبعة عمال واحتُجزوا لمدة 45 يومًا.

وهناك مثالين آخرين على حالات اعتقالات وقعت في مظاهرتين منفصلتين في القطاع الحكومي؛ أولهما وقعت في هيئة السكك الحديدية في شهر يونيو، والأخرى في شركة الشرقية للدخان في أكتوبر. في التظاهرة الأولى، طالب عمال السكك الحديدية بزيادة المرتبات لمواجهة غلاء الأسعار، وقُبض على 7 عمال في المظاهرة وحُقق معهم وأخلي سبيلهم بعد إنتهاء الإضراب. وكانت التظاهرة الثانية في شركة الشرقية للدخان، وتجاوزت مطالبها حد المطالب الاقتصادية المعتادة، إذ طالب العمال بطرد المدير التنفيذي للشركة، هاني أمان، بعد تسريب معلومات عن إقدامه على تقديم مقترح سيؤدي إلى تخيفض رواتب العاملين. طالب العمال كذلك بزيادة الإضافي اليومي إلى 220 جنيهًا في الشهر، وبزيادات لكل من العمال والموظفين، وتوقيع عقود مع الموظفين الذين ليس لهم عقود بعد. واحُتجز 7 من العمال في أثناء التظاهرة لفترة قصيرة وأطلق سراحهم فيما بعد.

واحتلت المظاهرات المرتبة الثانية في طرائق الاحتجاج بعد تقديم الشكاوى (80 شكوى)، وهي آلية احتجاج لا تتطلب أي مجابهات، على الأقل بالنسبة إلى طرائق الاحتجاج الأخرى. أصدر نادي القضاة المصري، وهو نادي اجتماعي لأحد أكثر موظفي الدولة تقديرًا اقتصاديًا واجتماعيًا، بيانًا يدعو فيه الحكومة إلى صرف علاوات سريعة لمواجهة ارتفاع الأسعار. وفي هذا الصدد، طالبت بقية الشكاوى البالغ عددها 80 شكوى، والتي قدمها عمال ومعلمين وأطباء، بزيادة المرتبات أو تحسين ظروف عملهم.

في المرتبة الثالثة جاءت 34 واقعة إضراب ووقف للإنتاج، وجاء إيذاء النفس في المرتبة الرابعة، إذ سجل الفريق 10 محاولات انتحار أو إضراب عن الطعام، لأسباب متعددة، منها مثلًا معلمة في محافظة قنا حاولت الانتحار بعد نقلها قسرًا إلى مدينة أخرى، وحاول موظف في محافظة الشرقية إنهاء حياته بعد نقله إلى قسم بعيد، وفي وسط هذه الأحداث، سُجلت حالة انتحار لموظف في كلية الطب بدمنهور، بعد مناقشات جرت بشأن عمله، وفقًا للتقارير الإخبارية.

طرائق الاحتجاج

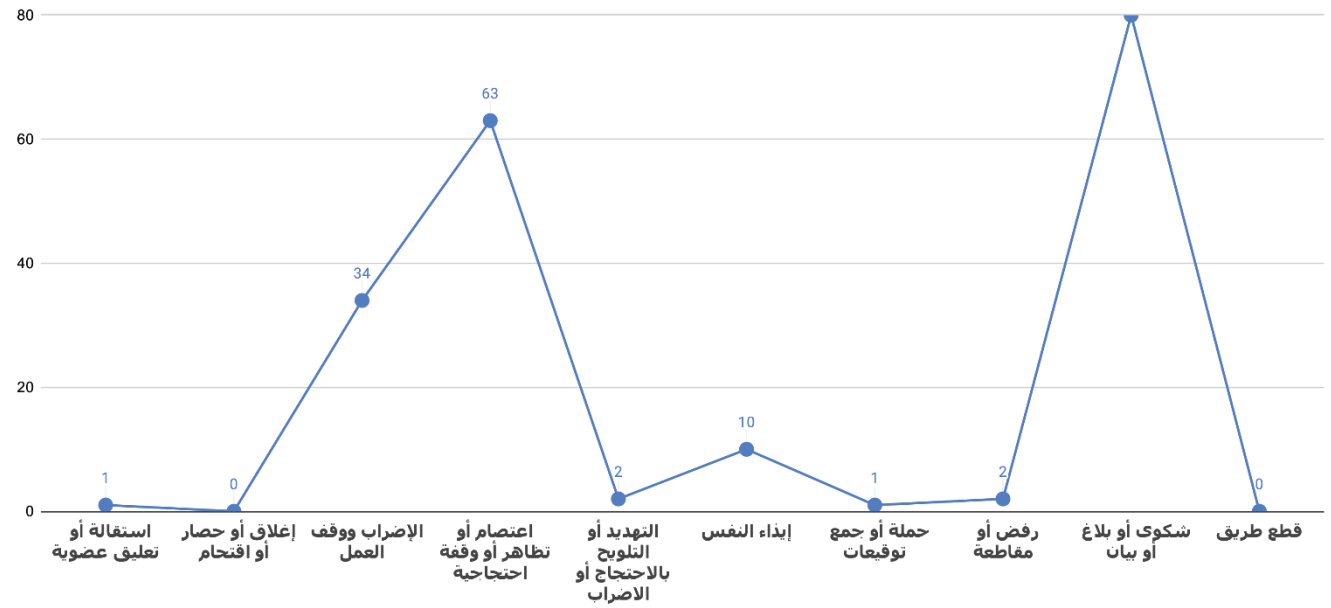

تمحورت أسباب احتجاج العمال حول المطالب الاقتصادية، مثل تأخر مرتبات من الأعوام السابقة، أو تأخر صرف الأرباح أو تجاهل العلاوات السنوية التي تصرفها الحكومة.

وكان أحد الأسباب الرئيسية للإضرابات والمظاهرات في قطاع العمل بشكل عام هو القرارات الفردية التي تتخذها الإدارة أو صناع القرار، مثل تسريح العاملين وخفض الأجور وتأخير الأرباح أو العلاوات وتجاهل صرف الزيادات وما إلى ذلك. يمكن القول إن السبب وراء تزايد هذه القرارات الفردية عدم وجود دعم نقابي، والترهيب المستمر من قبل الدولة، واستعداد الشرطة لمحاباة أصحاب الأعمال في أي وقت. عادةً تجد النقابات الحالية نفسها في معركة غير عادلة إذا سُمح لها بحرية الحركة، خصوصًا مع ضعف الدعم من الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وفي حالة القبض على قادة النقابة فإن هذا يؤدي إلى نهاية أي حراك.

وكان من أسباب التظاهر للعمال كذلك واقعة احتج المتظاهرون فيها على تهجم مدير مستشفى على ممرضة، وطالبوا بطرده من العمل. وفي واقعة تظاهر أخرى طالب 350 موظفًا ومهندسًا من الشركة العربية للألومنيوم بضمان اجتماعي وتأمين صحي. وانتشرت الاحتجاجات العمالية طوال العام بطريقة لا تبرز نمطًا واضحًا، خصوصًا مع قلة عددها، والأشهر التي شهدت أكبر عدد من الاحتجاجات مثلًا كانت سبتمبر ويناير على التوالي، (24 و23). وشهد يونيو أقل عدد احتجاجات عمالية (6)، وبعده ديسمبر (8)، ووصل متوسط عدد الاحتجاجات العمالية شهريًا في 2019 إلى 15 احتجاجًا لكل شهر. وفي شهر مايو الذي تحتفي فيه الدولة بخطاب قومي عن العمل، نظم العمال 12 احتجاجًا.

الاحتجاجات العمالية لعام 2019

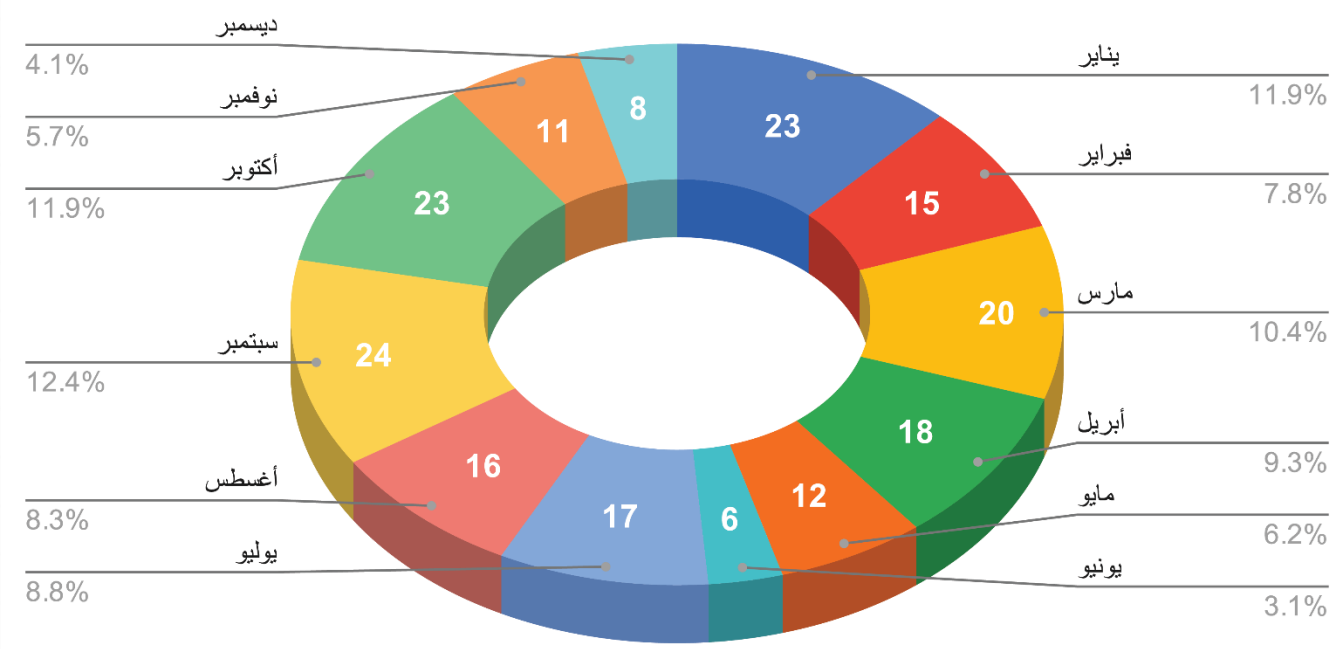

واحتلت احتجاجات القطاع الحكومي المرتبة الأولى بنسبة 44.56% من إجمالي الاحتجاجات العمالية، لتحافظ على نفس المرتبة كالعامين السابقين، عندما بلغت 56.88% في 2018 و67.5% في 2017. كذلك استمرت الاحتجاجات في القطاع الخاص في عام 2019 في المرتبة الثانية، فحصلت على 39.38% من إجمالي الاحتجاجات العمالية، مقابل 26.09% في عام 2018. نظم العمال في القطاع الحكومي غالبية الاحتجاجات (86 من 193)، فيما نظم عمال القطاع الخاص 76 احتجاجًا، ونظم القطاع العام وقطاع الأعمال العام 31 احتجاجًا.

احتجاجات العمال بالقطاع

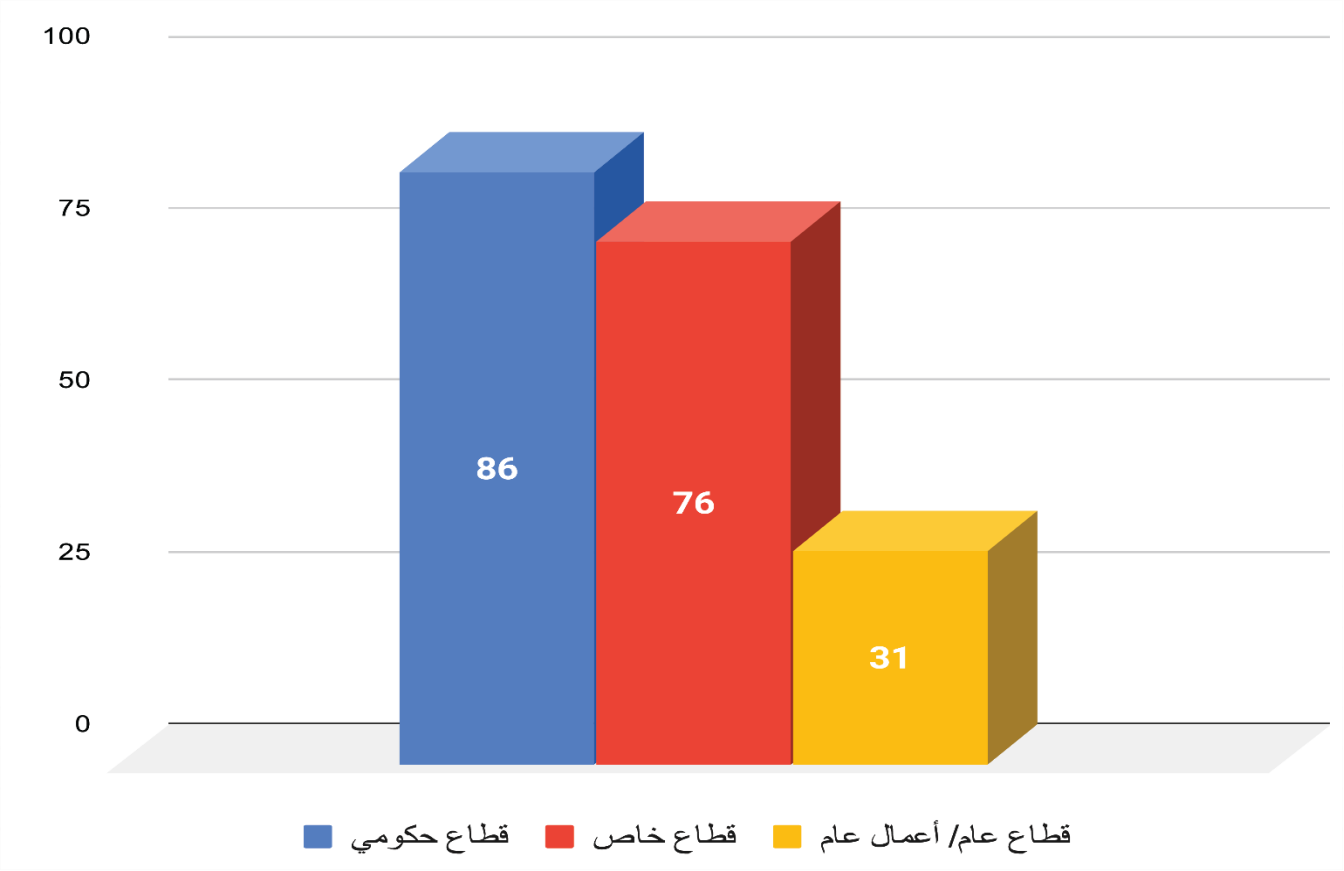

صندوق حقائق: احتجاج صحفيي التحرير

كان احتجاج صحفيي صحيفة التحرير واحدًا من أهم أحداث العام، إذ ألقى الضوء على تعامل الحكومة المصرية مع الإعلام المستقل من ناحية الرقابة والإهمال، عندما بدأ عشرات الصحفيين في جريدة التحرير الخاصة بالاحتجاج على قرار الإدارة تخفيض رواتبهم منذ منتصف سبتمبر، فدخلوا إضرابًا مفتوحًا في مكتبهم بالجيزة.

جريدة التحرير واحدة من آلاف المواقع الإلكترونية والصحف التي حظرتها الحكومة المصرية بصورة غير قانونية، فمنذ بداية الأزمة، قامت مفاوضات بين الصحافيين ورئيس نقابتهم ضياء رشوان، وكذلك مع إدارة الصحيفة. بدأ الصحفيون إضرابًا عن الطعام لمدة 48 ساعة في أكتوبر، وتعهدوا بالتصعيد ضد الإدارة برئاسة أكمل قرطام عضو البرلمان ورئيس حزب المحافظين. وصرح الصحافيون بأن رواتبهم خُفضت إلى 900 جنيه مصري منذ سبتمبر، بجانب تسريح العشرات من زملائهم.

كان للمفاوضين الرئيسيين في قضية صحافيي التحرير دورًا رئيسيًا في حالة الصمت المتعلقة بالحصار غير القانوني لمئات المواقع الإلكترونية، بما في ذلك وسائل الإعلام الخاصة في البلاد. فضياء رشوان مثلًا، وهو مدير الهيئة العامة للاستعلامات التابعة للرئاسة والتي تتحدث بلسان الحكومة المصرية، يتجاهل وينكر مصداقية جميع تقارير حقوق الإنسان والتحليلات المستقلة ويصفها بأنها "أخبار غير مبررة وملفقة" أو "معلومات مضللة تنشرها جماعة الإخوان المسلمين المحظورة." وصرح رشوان قبل ذلك بأن الحجب لا يدخل ضمن أعمال النقابة ولكنه مسؤولية "كيانات أخرى."

بالطريقة نفسها لم يعرب أكمل قرطام، وهو عضو برلمان وصاحب جريدة، عن أي قلق بشأن واقعة حجب صحيفة التحرير في أواخر عام 2018. كانت جريدة التحرير واحدة من المنافذ المستقلة القليلة التي غطت الاحتجاجات وانتهاكات حقوق الإنسان، وقدمت تغطية بديلة للقضايا المحلية، وهو ما يظنه الكثيرون سببًا للحجب، وكذلك الوضع بالنسبة للمواقع الأخرى. وأخيرًا أعلن قرطام حل الصحيفة في 23 يناير 2020.

يعد حجب المواقع جزءًا من حملة القمع على وسائل الإعلام المستقلة في مصر، والتي أدت ببعض الوسائل الإعلامية إلى تغيير محتواها بحيث تغطي فقط البيانات الرسمية الصادرة عن سلطات الدولة دون تحليل، بالإضافة إلى الأخبار المتعلقة بالثقافة والسياحة والمصارف والسيارات والموضة. واجهت المواقع الإلكترونية الأخرى حملة صارمة مثل الاعتقال أو الاحتجاز، بينما أوقفت مواقع أخرى أنشطتها بسبب القيود الاقتصادية التي يفرضها الحجب، إذ تعتمد الصحف بشكل أساسي على الإعلانات كمصدر لتوفير الدخل.

الاحتجاجات الاقتصادية لعام 2019

الاحتجاج الاقتصادي هو احتجاج يتعلق بالوصول إلى العمل أو بظروف عمل الموظفين في المؤسسات غير الرسمية، مثل سائقي سيارات الأجرة الخاصة، والباعة الجائلين، والمزارعين، أو حتى حديثي التخرج والعاطلين عن العمل الذين يطلبون وظائف.

ترتبط هذه الاحتجاجات في الأغلب بسياسات الحكومة وتأثيراتها على المصالح الاقتصادية لمختلف الفئات، مثل أصحاب الأعمال الصغيرة أو المهنيين. من أمثلة ذلك المحامون الذين يحتجون على القوانين والرسوم الجديدة التي فرضتها وزارة العدل على اشتراكات النقابة، وفي هذه الحالة يصنف الاحتجاج كاحتجاج اقتصادي. أما إذا نظم المحامون في شركة محاماة خاصة اعتصامًا لمطالبة الإدارة بإلغاء إجراء خفض الرواتب، فإننا نعد ذلك احتجاجًا عماليًا.

ولمثال آخر، إذا احتج المزارعون على فيضان مياه الصرف الصحي في أراضيهم وتأثيرها في محاصيلهم فإننا نعد هذا احتجاجًا اقتصاديًا، أما إذا احتجوا على كون مياه الصرف نفسها كريهة الرائحة أو تسبب العدوى، فإننا نعتبر هذا احتجاجًا اجتماعيًا.

وبأخذ هذه المعايير في الاعتبار، استطعنا توثيق 169 احتجاجًا اقتصاديًا، أي ما يعادل 6.05% من احتجاجات العام (بنسبة 2% أقل من 2018). تكمن أهمية الاحتجاجات الاقتصادية في أنها لا تقتصر على العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال، بل ربما ترتبط الاحتجاجات الاقتصادية بقطاعات كاملة، تتأثر مصالحها الاقتصادية ومصادر رزقها بالقرارات الحكومية. لهذا تضع الاحتجاجات الاقتصادية أمامنا المطالب الجماعية لأصحاب مهنة معينة.

شهدت الاحتجاجات الاقتصادية تقلبات طفيفة هذا العام، وشهد فبراير أعلى نسبة احتجاجات (22). يمكن ملاحظة التقلبات السريعة بطول العام، إذ نرى ذروة في الاحتجاجات في فبراير ويونيو وديسمبر، مع 22 و20 و17 احتجاجًا على التوالي. وشهد شهر يوليو وحده 8 حالات انتحار (من أصل 17 احتجاجًا) بسبب المصاعب الاقتصادية، وهو الشهر التالي مباشرة لارتفاع الأسعار في منتصف العام،

بلغ متوسط الاحتجاجات للشهر 11.5 احتجاجات، وبلغت ذروتها مرة واحدة في فبراير بواقع 22 احتجاجًا، ثم مرة أخرى في يوليو، بالتزامن مع موجة جديدة من ارتفاع الأسعار في السلع الغذائية والوقود والغاز ووسائل النقل. وفي الوقت نفسه، سجل شهر نوفمبر الحد الأدنى من الاحتجاجات (5)، متبوعًا بسبتمبر (9)، ثم مارس (12).

وظلت القاهرة على رأس القائمة هنا كذلك بعدد 33 احتجاجًا، ثم تبعها الجيزة (15) والشرقية (13) والدقهلية (12) والمنيا والقليوبية (10 لكل منهما). ومثل عام 2018، لم تسجل أي احتجاجات اقتصادية في مرسى مطروح أو شمال سيناء أو الوادي الجديد، ولم تُوثق أي احتجاجات في أسوان هذا العام.

الاحتجاجات الاقتصادية بطول العام

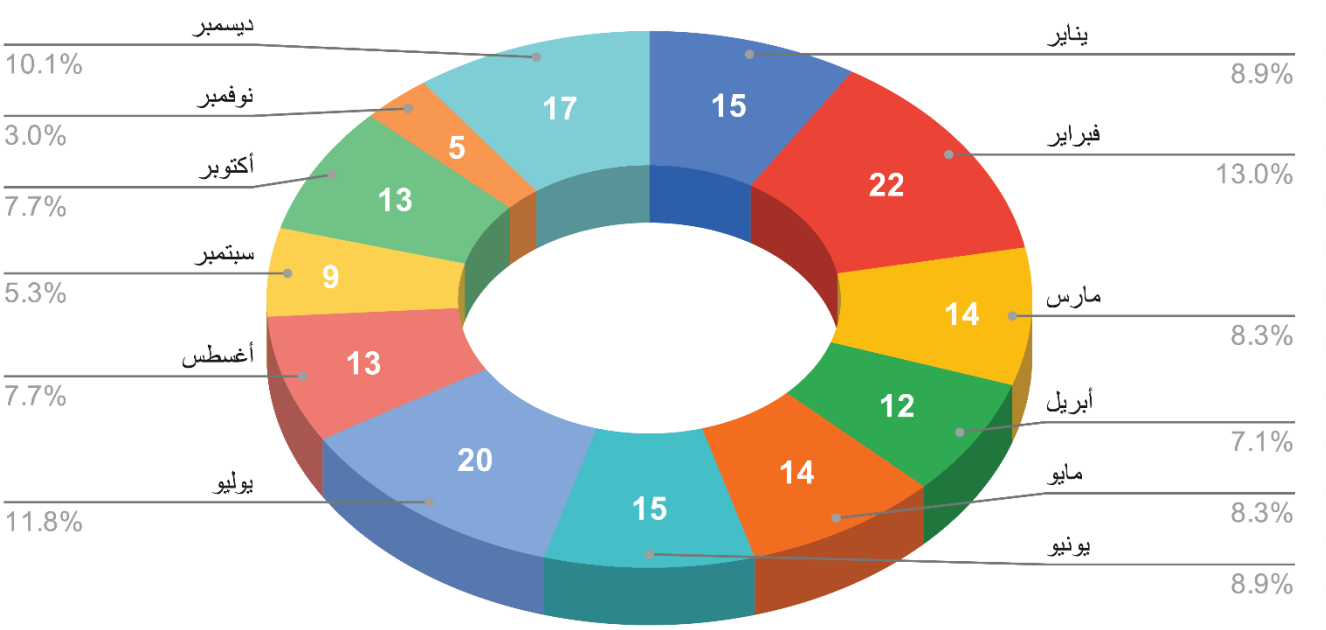

أكثر تفاصيل التقرير الحالي إثارة للفزع هو عدد حالات إيذاء النفس كوسيلة للاحتجاج (136)، والتي انتهت 116 حالة منهم بالوفاة. تمثل الاحتجاجات الاقتصادية القسم الأعظم من هذه الحالات، إذ وثق الفريق 89 احتجاجًا اقتصاديًا بإيذاء النفس، منهم 84 حالة انتحار. أصبح إيذاء النفس إذن أكثر الأساليب المستخدمة في فئة الاحتجاجات الاقتصادية، وهي المرة الأولى مقارنة بعامي 2018 و2017، بينما جاءت الشكاوى في المرتبة الثانية (61)، على عكس 2017 عندما سجلت 76 شكوى وبيان.

طرائق الاحتجاج الاقتصادي

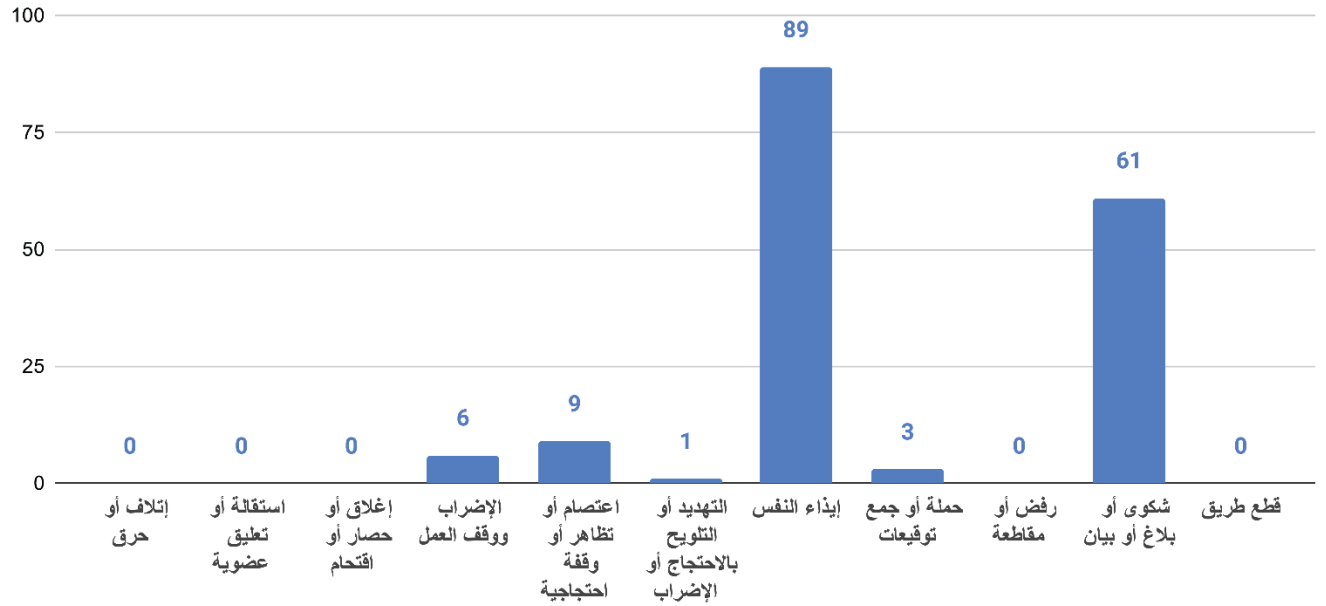

كان المدنيون أعلى الفئات احتجاجًا (46)، وتلاهم العمال (29)، وأخيرًا المزارعون وملاك الأراضي (26). وشمل 26 احتجاجًا من احتجاجات العمال حالات انتحار. ووفقًا لتقارير وسائل الإعلام، كان الضحايا يعانون من صعوبات اقتصادية، مثل عدم القدرة على إعالة أسرهم أو علاج طفل مريض أو عدم القدرة على دفع إيجار أو رسوم دراسية.

ومن ضمن أساليب الاحتجاج الأخرى المظاهرات (9)، والإضراب (6)، وجمع التوقيعات والتهديد بالإضراب (4).

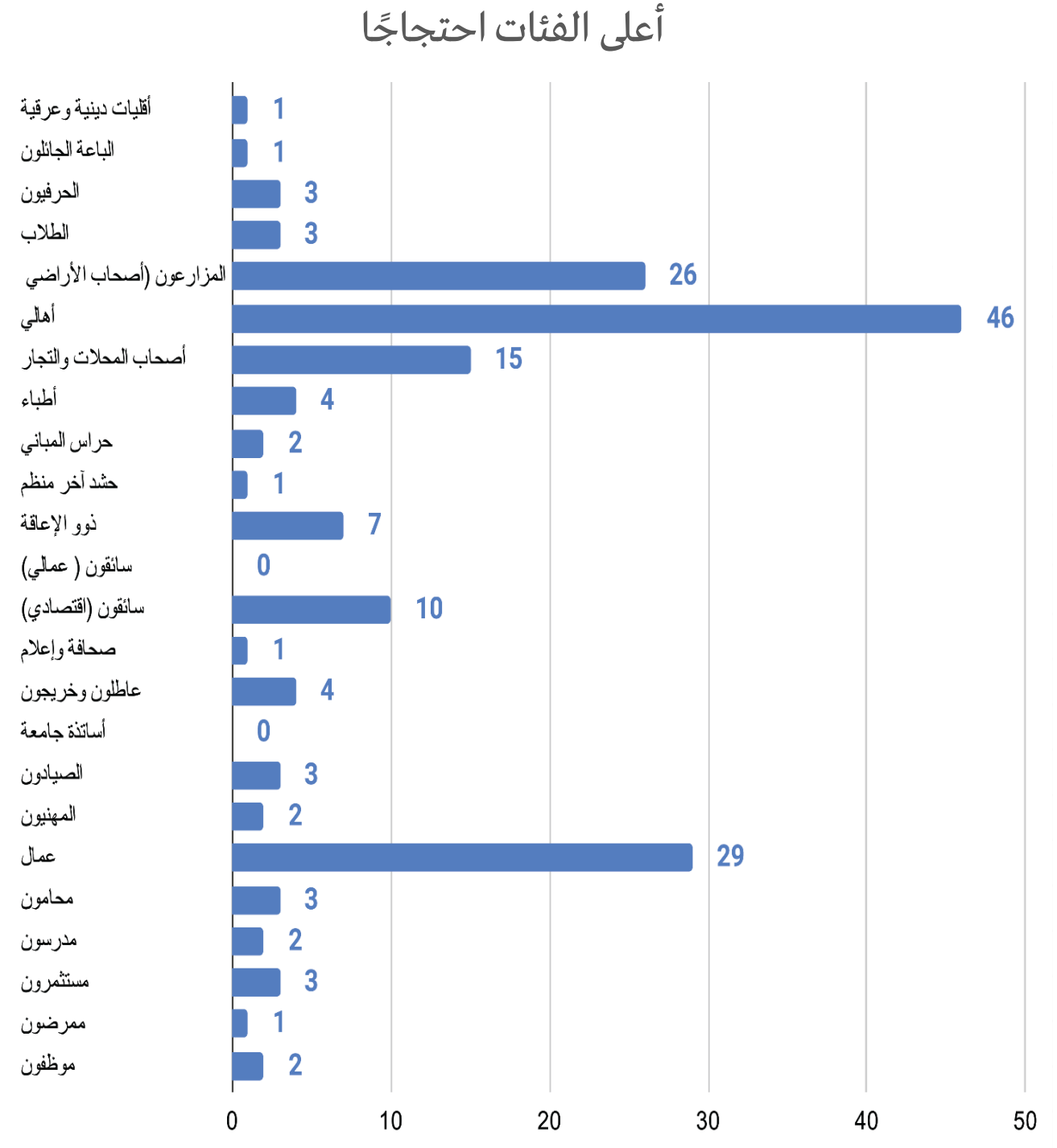

صندوق حقائق: احتجاجات متعلقة بالمياه

بلغت احتجاجات المزارعين وملاك الأراضي 26 احتجاجًا، من بينهم 16 احتجاجًا اقتصاديًا متعلقًا بالمياه، وكانت هذه الاحتجاجات على ضعف ضغط المياه، أو نقص المياه النظيفة، أو الضرر اللاحق بالأراضي نتيجة نقص المياه، بسبب أعمال الصيانة أو التغيير في توزيع المياه أو عدم وجود قنوات للري. إضافة لتلك الاحتجاجات، قامت احتجاجات اجتماعية متعلقة بالمياه وبلغت 657 احتجاجًا، شملت شكاوى أو أشكال أخرى للتعبير عن الاستياء من نقص المياه النظيفة، أو عبرت عن مطالب تتعلق بمياه الصرف الصحي.

من المتوقع أن تشكل قضية نقص المياه مشكلة لمصر، وهي دولة ذات موارد مائية شحيحة. فمع بناء سد النهضة[21] في إثيوبيا، ثمة تهديد بخفض إمدادات المياه في مصر،[22] لذا تبحث الحكومة عن مصادر ماء بديلة، وتحاول اتخاذ تدابير مثل الحد من زراعة المحاصيل كثيفة المياه.

أثار النزاع حول بناء وتشغيل هذا السد الضخم أزمة دبلوماسية بين مصر وإثيوبيا، إذ يرى كلاهما في موقف الآخر نوعًا من العدوان. تخشى مصر من أن يحد السد من إمدادات مياه النيل الشحيحة فعلًا والتي يعتمد عليها سكان يتجاوز عددهم 100 مليون نسمة.

أتت هذه الاحتجاجات في الوقت الذي انخفضت فيه حصة مصر السنوية من مياه النيل بمقدار 5 مليارات متر مكعب في 2019، مع إعلان حالة الطوارئ على مستوى البلاد، طبقًا لوزارة الموارد المائية والري في يوليو 2019.[23] ووفقًا للوزارة، فإن تدفق النيل يتأثر كذلك بالمعدل المتناقص لمياه الأمطار السنوية التي تأتي من المرتفعات الإثيوبية. وتعاني مصر فجوة سنوية تبلغ 21 مليار متر مكعب بين استهلاك المياه وإنتاجها.

صدق الرئيس عبد الفتاح السيسي على تعديلات جديدة لقانون الزراعة رقم 53 لعام 1966 في 21 مايو 2018، ستحدد الحكومة بموجبها مناطق لزراعة بعض المحاصيل كثيفة استهلاك المياه، مثل الأرز وقصب السكر من أجل ترشيد الاستخدام. ويصل استهلاك المصريين الحالي من المياه الصالحة للشرب إلى 11 مليار متر مكعب، مقارنة بسبعة مليارات متر مكعب في الأعوام السابقة.

وفي الوقت نفسه، تنفي إثيوبيا أن يعوق السد وصول المياه إلى مصر، وتقول إن المشروع حيوي لنموها الاقتصادي، لأنها تهدف إلى أن تصبح أكبر مصدر للطاقة في إفريقيا بسعة يمكن أن تبلغ أكثر من 6,000 ميجاوات. ومع استمرار المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا،[24] سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف لآثار بناء السد، إلى جانب تأثيرات تغير المناخ الأخرى، أن تشعل الاحتجاجات عندما يتعلق الأمر بالحصول على المياه.

الاحتجاجات الاجتماعية لعام 2019

تعكس الاحتجاجات الاجتماعية حالة المرافق المتدهورة، غير المرتبطة بأي نشاط اقتصادي معين، والتي يتعين على المدنيين التعامل معها في حياتهم اليومية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية والأمن. ينظم المدنيون غالبية هذه الاحتجاجات من

[21] بدأ الخلاف في 2010، عندما وقّعت خمس دول من دول حوض النيل (إثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا) على اتفاقية عنتيبي، والتي يمكن بموجبها التخلي عن اتفاقيتي 1929 و1959 المبرمتين في فترة الاستعمار البريطاني.

[22] سي إن إن، "مصر: لا تقدم في مفاوضات سد النهضة.. وإثيوبيا لا تراعي مصالحنا،" سي إن إن، 10 يناير 2020، على https://cnn.it/2uORM7l.

دون أن يكونوا تابعين بالضرورة لأي تنظيم، ونادرًا ما يكونوا مسيسين، ومعظم هذه الاحتجاجات تلقائية ولا يخطط لها حزب سياسي أو نقابة.

تكمن أهمية هذه الاحتجاجات في إعطائنا فكرة عن الطريقة التي ينظر بها المدنيون إلى الدولة، إذ تميل الحكومة إلى المشاركة في كل جانب من حياة المدنيين من تعليم وصحة وترفيه ورياضة ومجال عام وزواج وأمن وبنية تحتية وثقافة ودين ونشاط سياسي. ومن ثمَّ، فإن الاستياء من وضع الخدمات المقدمة هو المحور الرئيسي للاحتجاجات الاجتماعية، وهي فئة آخذة في الازدياد منذ التحول الذي طال بنية السلطة في يوليو 2013. تؤهلنا هذه الاحتجاجات لتفسير وفهم مدى رضا المواطنين عن أداء الحكومة عندما يتعلق الأمر بالخدمات الأساسية.

جاءت الاحتجاجات الاجتماعية في مقدمة جميع الفئات الأخرى في 2019، إذ بلغ عدد الاحتجاجات 2,430 احتجاجًا (بنسبة 87.03% من الإجمالي)، وهذا مقارنةً بنسبة 80.90% في 2018، و64.3% في 2017، ونستطيع القول إن الاحتجاجات الاجتماعية مجال ينمو وسط إغلاق المجال العام والإدانة المستمرة لأي جماعات أو شخصيات معارضة.

بلغ متوسط عدد الاحتجاجات الاجتماعية 210 احتجاجات على مدار العام، مما يؤكد على أهمية هذا النوع من الاحتجاجات كوسيلة للتعبير عن استياء المواطنين تجاه واجبات الدولة اليومية. وشهد شهر يوليو أقل عدد من الاحتجاجات (141)، بينما احتل ديسمبر المرتبة الأولى (280)، متبوعًا بسبتمبر، وهو الشهر الذي شهد مواجهة نادرة بين المدنيين وقوات الشرطة. وعندما تعرضت البلاد لموجة من الأمطار في الشهرين الأخيرين من العام، بلغت الاحتجاجات الاجتماعية ذروتها، فطالبت بعض الاحتجاجات الدولة بالتدخل السريع لتنظيف المياه من الشوارع لضمان سلامة المدنيين من أي خطر للكهرباء، كما أبلغ عن عشرات الوفيات بسبب الصعق بالكهرباء.

الاحتجاج الاجتماعي في 2019

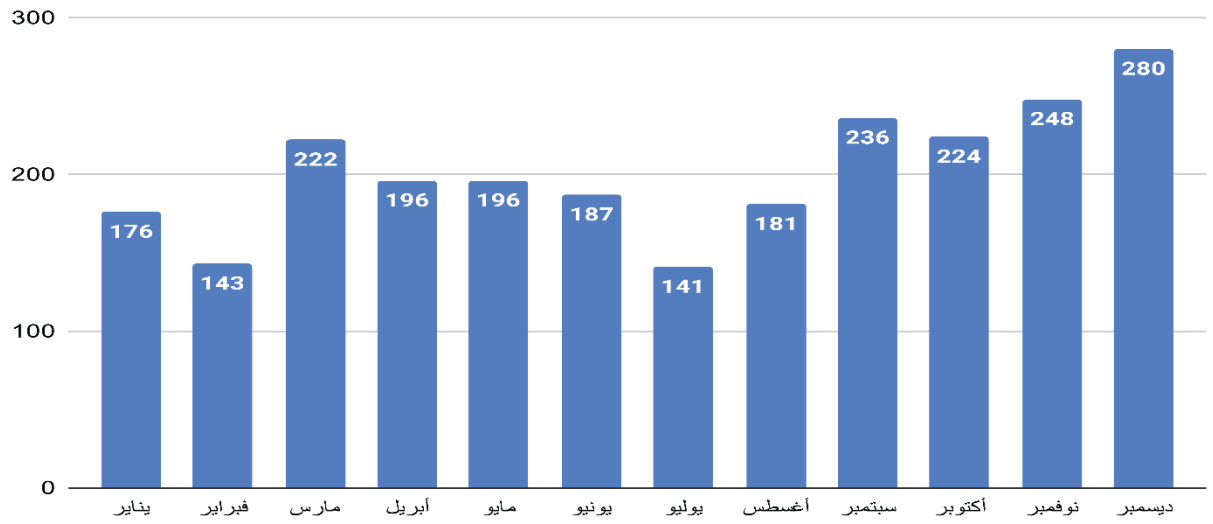

[23] Samar Samir, "Egypt's Annual Water Share Declines by Five Million Cubic Meter: Ministry," *Egypt Independent*, 28 Jul 2019, online at https://bit.ly/2vHuBMb.

[24] Mohamed Soliman, "Khartoum to Host 'Legal and Technical' Talks on GERD on Wednesday," *Ahram Online*, 21 Jan 2020, online at https://bit.ly/39K52Jr.

شهدت جميع المحافظات احتجاجات اجتماعية تمتد من الإسكندرية (80) إلى أسوان (45)، ومن مطروح (13) إلى شمال سيناء (11). وتحتل القاهرة مرة أخرى أعلى مرتبة (506 احتجاجًا) ثم الجيزة (472)، ثم الشرقية بفارق كبير (198). ووقعت 420 مظاهرة احتجاجية في صعيد مصر، والذي يشمل محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج والأقصر وبني سويف وأسوان وقنا. وعجز الفريق عن تحديد موقع 24 حادثة من الاحتجاجات، كان جميعها شكاوى مقدمة عبر قنوات رسمية.

كان تقديم الشكوى أو إبلاغ الشرطة أو إصدار بيان عام هو أهم أساليب الاحتجاجات الاجتماعية لهذا العام، إذ وثق فريقنا 2,328 حدثًا احتجاجيًا، أغلبهم كان من هذا النوع، وهو أمر غير مسبوق، ويشير إلى لجوء المحتجين حاليًا إلى هذه الأساليب للتعبير عن مطالبها دون الحاجة إلى تعريض نفسها لأخطار الاعتقالات. وبالإضافة للشكاوى، وثق الفريق 51 حالة إضراب و37 حالة إيذاء جسدي، معظمها لطلاب.

بالأرقام: الحقوق التي طالبت بها الاحتجاجات الاجتماعية

عند التحليل الإحصائي للاحتجاجات الاجتماعية في ما يتعلق بالحقوق المطلوبة، نستنتج أن تدهور مستوى الخدمات المقدمة للمدنيين كان السبب في معظم هذه الاحتجاجات.

العدد	الحقوق المطلوبة في الاحتجاجات الاجتماعية
1,635	البنية التحتية والخدمات، مثل مياه الشرب والصرف الصحي والطرق والكهرباء أو الغاز
143	التعليم
310	الأمن
50	التنظيم
31	بيئة نظيفة
116	الرعاية الصحية
25	الوصول إلى المعلومات والشفافية ومكافحة الفساد
49	الإسكان
9	ظروف معيشية مناسبة
40	التأمين الاجتماعي

19	**التعويضات والعدالة الإدارية**
2	**الخدمات الحكومية**

نظم الطلاب 74 فاعلية احتجاجية هذا العام، وانقسمت بقية الاحتجاجات الاجتماعية إلى أغلبية كبيرة من 2,337 احتجاجًا نظمهم مدنيين، وتسعة احتجاجات نظمتها أقليات دينية، وعشرة احتجاجات أخرى موزعة بالتساوي بين تجمع غير منظم (5) واحتجاجات لذوي الاحتياجات الخاصة (5).

صندوق حقائق: الانتحار كوسيلة للاحتجاج

وصلت حالات الإيذاء الجسدي إلى 136 حالة هذا العام، وهو عدد مقلق يأخذ في الازدياد خاصة بالمقارنة بنسبة 2018 إذ لم يسجل سوى 79 حالة. الجدير بالذكر أن هذه الحالات ترتبط بموضوع التقرير، ولذلك ينصب التركيز على توثيق هذه الحالات إذ تتعلق أسبابها بالحالة الاقتصادية: الفقر والعمل والتعليم والإخفاق في تأمين وظيفة أو حياة كريمة. يضاف إلى هؤلاء حالات الإيذاء الجسدي التي تأتي اعتراضًا على السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية للحكومة.

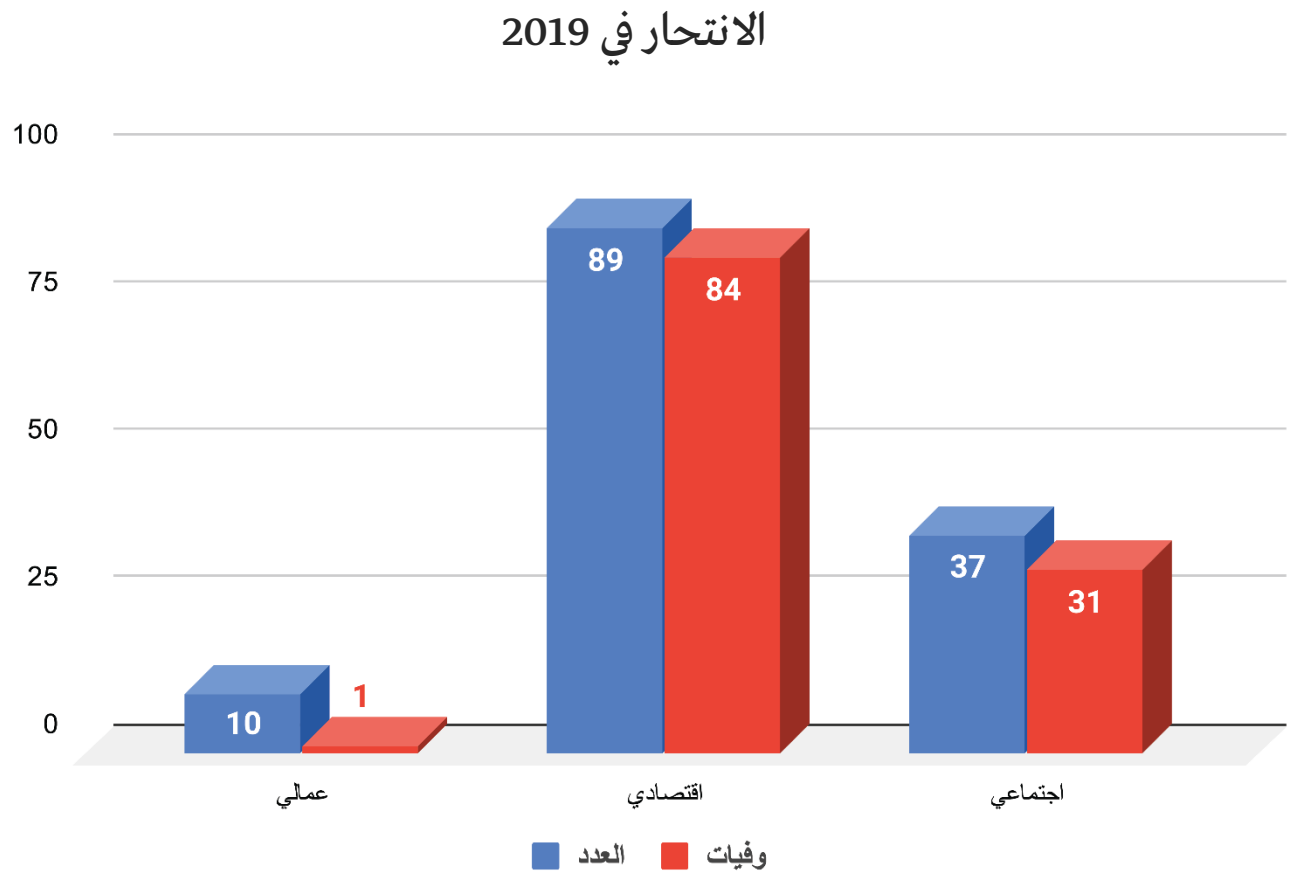

لا يرصد هذا التقرير أي حالات انتحار حدثت نظرًا لأسباب نفسية أو عاطفية، مثل العلاقات أو القضايا الزوجية، ولا يرصد كذلك حالات الهروب من السلطات أو أي أسباب غير اقتصادية أو اجتماعية أو عمالية. وبسبب عدم توافر الأرقام الرسمية، ينبغي الإشارة مرة أخرى إلى أن هذه الأرقام تعتمد في المقام الأول على التقارير الصحفية التي تستند إلى البيانات الرسمية التي يُسمح بإرسالها إلى الصحافة. وفي أثناء جمع هذه النسب، نضع باعتبارنا وصمة العار الاجتماعية والدينية التي تحيط بالانتحار في مصر، وقد تحجب حقيقة بعض الحالات التي تسجل كأنها حالات وفاة طبيعية أو حوادث، على الرغم من أن بعض حالات الوفاة الأخرى يُبلّغ عنها أحيانًا باعتبارها حالات انتحار.

تدلنا بعض المؤشرات على تزايد حالات الإيذاء الجسدي على خلفية الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، إذ ارتفعت نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، وتقدر دخولهم بقرابة 735.5 جنيهات شهريًا، من 27.8% من إجمالي السكان في 2015 إلى 32.5% في 2018/2017. ارتفع عدد السكان في شريحة الفقراء بنحو خمسة ملايين نسمة في غضون ثلاث سنوات فقط، ومن المتوقع أن تأخذ هذه الأعداد في الازدياد، فوفقًا لآخر تقارير الدخل والإنفاق الذي نشره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التابع للدولة،[25] ارتفع معدل الجوع أو الفقر المدقع (أصحاب الدخل الذي يساوي أو يقل عن 461 جنيهًا شهريًا) من 5.35% إلى 6.2% في نفس الفترة.

طرائق الاحتجاج الاجتماعي

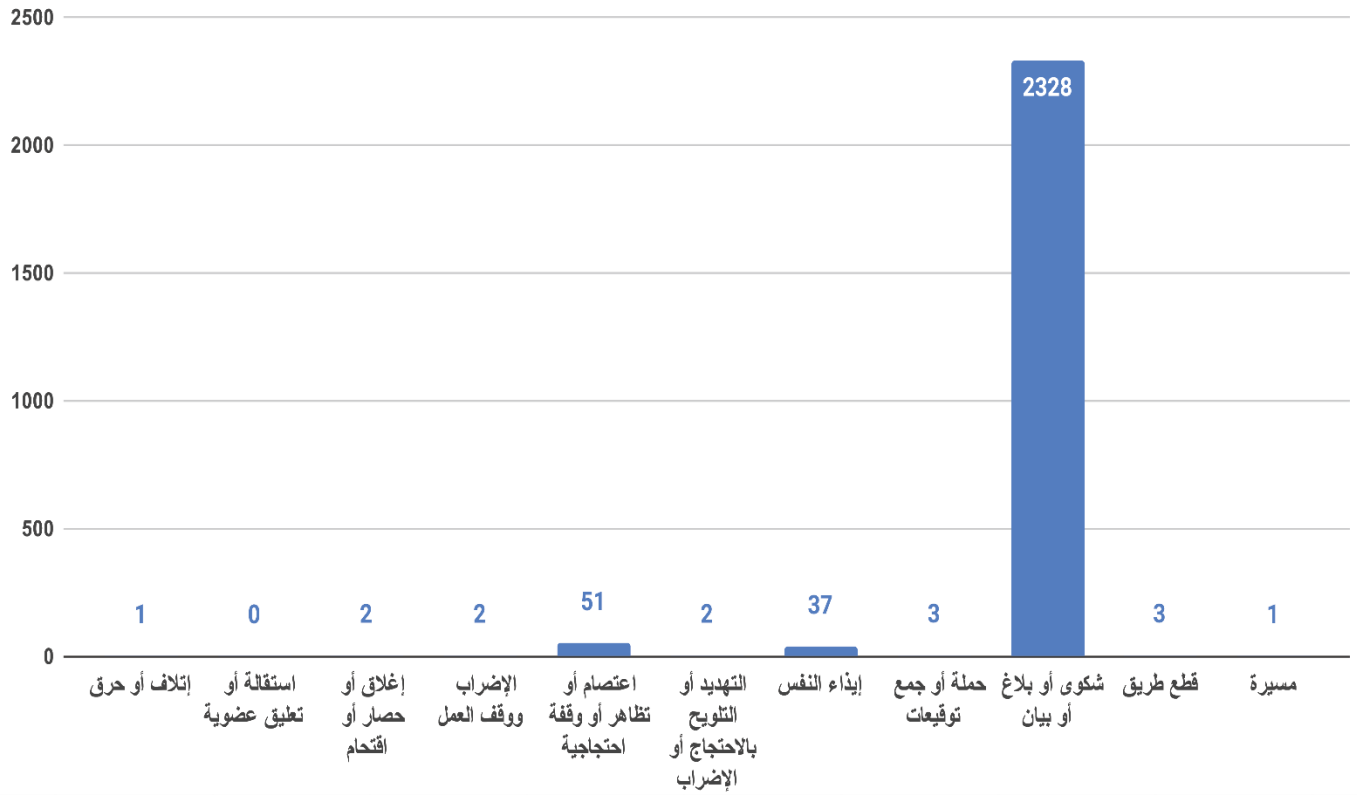

[25] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (1 أكتوبر 2017 – 30 سبتمبر 2018)، القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019.

صندوق حقائق: احتجاجات الأقباط

نظمت الأقليات الدينية 10 فعاليات احتجاجية هذا العام، مقسمة إلى 6 احتجاجات اجتماعية و4 احتجاجات اقتصادية، منهم اثنتين في في الدقهلية والأقصر لمطالبة السلطات بتكثيف البحث عن فتاتين اختطفا في حادثتين منفصلتين.

ونظم مدنيون أقباط ثلاث مظاهرات في المنوفية والمنيا وسوهاج احتجاجًا على منعهم من دخول دور العبادة وطالبوا بإعادة فتح الكنائس المغلقة، واحتجوا كذلك على إغلاق مبنى لاستقبال المصلين، وطالبوا بوقف أمر هدم مبنى آخر يستخدمه المواطنون للصلاة.

ونظم رهبان دير القديس صموئيل أربع احتجاجات مطالبين إزالة ما سموه "حصارًا على الطرق المؤدية إلى الدير،" وطالبت هذه الاحتجاجات، التي نظمت على مدار العام عن طريق الشكاوى أو التظاهرات الصغيرة، بإلغاء الحظر على عربات الماشية للسير على الطرق المؤدية إلى الدير لما يسببه من تأثيرات اقتصادية. طالب المحتجون كذلك بإزالة نقطة التفتيش على الطريق المؤدي إلى الدير، إذ تسببت في انخفاض أعداد الزائرين، وهو ما يؤثر على دخل الدير، وطالبوا بفتح الطريق أمام السيارات التي تنقل منتجات الدير. وفي نوفمبر 2017، أطلق مسلحون ملثمون النيران على مجموعة من الأقباط في طريقهم إلى الدير فقتلوا 7 أشخاص، وكان قد سبق لمسلحين الهجوم على أقباط في المنطقة نفسها في مايو من نفس العام، مما نتج عن قتل 30 شخصًا تقريبًا.

نزحت مجموعة من أقباط جنوب سيناء قسرًا في عام 2017 بسبب إعدام عدد من الأقباط في العريش على يد تنظيم الدولة الإسلامية المتطرف، ووفقًا لعدة مصادر، أقدم أقباط المحافظة على نزوح جماعي إلى الإسماعيلية والسويس وبورسعيد، بينما جاءت عائلات أخرى إلى الدلتا وغيرها من المدن، هربًا من وحشية الجماعات المسلحة. قدم هؤلاء الأقباط شكوى غطى تفاصيلها واحد من المواقع القبطية الكبيرة في مصر، وناشدت الشكوى الحكومة بحماية الأقباط وإعادتهم إلى منازلهم المهجورة.

أعلى فئات الاحتجاج الاجتماعي

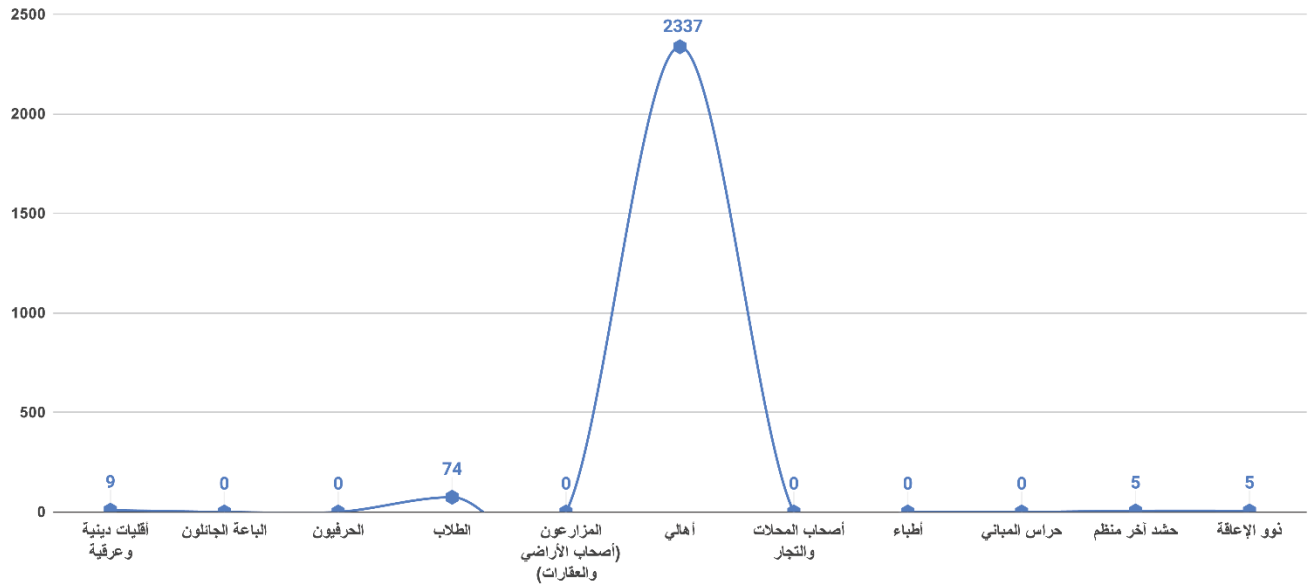

صندوق حقائق: احتجاجات 20 سبتمبر

ناقش فريق منصة العدالة الاجتماعية إمكانية إضافة احتجاجات 20 سبتمبر لمكافحة الفساد في قاعدة بياناتها هذا العام أم لا، فعلى الرغم من طبيعتها السياسية الظاهرة، اندلعت هذه الاحتجاجات في نهاية المطاف ردًا على التصريحات والمطالبات المتعلقة بالفساد على مستوى الدولة وسوء إدارة الأموال العامة. يمكن القول إن أهمية هذه الاحتجاجات تكمن في سرعة تأثيرها، ففي غضون أسبوع تفاعل الآلاف مع مقاطع الفيديو التي نشرها محمد علي، الممثل والمقاول المصري الذي يملك شركة المقاولات "أملاك،" والذي بدأ بنشر فيديو على فيسبوك تحدث فيه عما سماه "تورط كبار المسؤولين العسكريين ورئيس الدولة في الشؤون المالية، وإساءة استخدامهم للسلطة، وحركة بناء القصور الرئاسية الجديدة" التي اعتبرها الكثيرون خطوة متناقضة تعارض خطاب التقشف الذي تتبناه الدولة منذ 2013.

في غضون أيام قليلة، شاهد ملايين المصريين مقاطع الفيديو التي تضمنت لأول مرة رؤية من الداخل للدائرة المقربة للسلطة، وجاء التأثير الكبير لمقاطع الفيديو هذه بسبب حديث محمد علي كرجل عادي، لا كناشط سياسي تقليدي، مما جعل دعوته وكذلك رد الفعل عليها تلقائيين، وأصبح التنبؤ بنتيجتهما صعبًا، إذ تميزا إلى حد ما عن الإطار التنظيمي المعتاد للخطاب السياسي المصري الشعبي، سواء هذا الذي يأتي من وجهة نظر إسلامية أو يسارية أو ليبرالية أو قومية.

أدى إغلاق المجال العام أمام المحتجين، كما ذُكر سابقًا، إلى التوسع في استخدام الوسائط الافتراضية كوسيلة للاحتجاج، مما دفع الجموع إلى التنظيم عبر الإنترنت، وهي طريقة تختلف عن الاستخدام المعتاد لفيسبوك وتويتر، والذي تطورت آلياته في المجالين السياسي والاجتماعي منذ 2011. يمكن حاليًا لأي مؤسسة أو مجموعة عمل أو أسرة أو مجموعة من الأصدقاء أو الدوائر المدرسية أن تنظم فعاليات من خلال تطبيقات الرسائل الجماعية المجانية التي يسهل على أي طبقة أو فئة الوصول إليها. فبدأ الأمر بتداول فيديوهات المقاول سرًا كأنها مقاطع للتسلية، بدلًا من كونها وسائل للتحريض السياسي أو الإبلاغ عن الفساد.

ويختلف هذا عن حراك مواقع التواصل الاجتماعي في أثناء موجة الربيع العربي، والتي لجأت إلى مناورات سياسية مختلفة على فيسبوك وتويتر، كانت موجهة خصوصًا إلى الطبقة الوسطى في مصر وشبابها المتعلم والمثقف، على عكس أسلوب محمد علي الذي يلجأ إلى طريقة كلام وتعبير لها طابع "الطبقة العاملة."

تنقسم احتجاجات سبتمبر في هذا التقرير إلى 6 فعاليات، نُظم اثنان منهم في السويس، وتظاهرة واحدة في كل من القاهرة والإسكندرية والجيزة والدقهلية. وشارك المئات في هذه الاحتجاجات السريعة التي كانت شعاراتها عن العدالة الاجتماعية، والتي أدانت الظلم، وأعربت عن غضبها من المسؤولين الكبار في الدولة. وعلى خلفية هذه الاحتجاجات التي نظمت في الفترة بين 20-22 سبتمبر، قُبض على 2,800 شخصًا، ويضم هذا العدد الكبير بعض المقبوض عليهم عشوائيًا في أثناء تجوالهم في الشوارع.

شنت الدولة حملات إعلامية عنيفة ردًا على تلك الاحتجاجات، علاوة على حراك جماهيري مضاد خرج فيه مؤيدو الدولة للاحتفال بشعبية القادة الحاليين، مع إنكار تام للاحتجاجات في أي بيان رسمي. لم يصدر أي بيان عن هذه الاحتجاجات سوى بيان النائب العام الذي أكد على الاعتقالات، واصفًا المحتجزين بأنهم "مخربين."

تكمن أهمية هذه الموجة القصيرة من الاحتجاجات في مجرد حدوثها والاحتمالات التي تؤسسها لما قد يحدث بعد ذلك، لكنها لا تشير بالضرورة إلى أي شرعية أو استمرارية متوقعة.

خاتمة

كانت 2019 سنة لتدعيم الدولة المصرية وتحدي سلطتها في الوقت نفسه، مع كل من التعديلات الدستورية التي ستمد حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى 2030، واحتجاجات سبتمبر 2019 التي كانت قادرة على تحدي الدولة مباشرة لأول مرة منذ 2013، ما يعني قلب موازين الاستقرار. كان هذا الاستقرار نتيجة سنوات من حماية نفوذ الدولة الذي فُرض على البرلمان والحكومة والإعلام والمجال السياسي عمومًا، ونتيجة للقوانين واللوائح الصادرة التي تحد من حريات ومساحات المجال العام والمواطنين.

وعلى الرغم من كثرة الأسباب المحتملة لهذا التراجع في الاحتجاجات، إلا أن هذا التراجع هو، في المقام الأول، نتيجة الحملات القمعية التي تشنها الدولة على أي شكل من أشكال المعارضة والعمل الجماعي، وعادة ما تستخدم الخطاب القومي وتستشهد بالمواجهة المستمرة مع المتشددين الإسلاميين وتصاعد موجة الإرهاب كمبرر. لكن في النهاية يستمر ميل الاحتجاجات للانخفاض كما بدأ منذ خمس سنوات، إذ وصل إلى 3,008 احتجاجًا في 2014، ثم 1,955 احتجاجًا في 2015، و1,878 في 2016، و1,518 في 2017.

المصادر

أخبار اليوم. "بالأرقام.. '2019' عام العدالة الاجتماعية في مصر." القاهرة: أخبار اليوم. 1 يوليو 2019. على https://bit.ly/2NMfszm.

أخبار اليوم. "مليون بطاقة تموين جديدة.. وخمس ملايين ينتظرون الموافقة." القاهرة: أخبار اليوم. 24 ديسمبر 2019. على https://bit.ly/31XzVai.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (1 أكتوبر 2017 - 30 سبتمبر 2018). القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019.

سكاي نيوز العربية ."قرض جديد من البنك الدولي لمصر." سكاي نيوز. على https://bit.ly/37jCKVk.

سي إن إن. "مصر: لا تقدم في مفاوضات سد النهضة.. وإثيوبيا لا تراعي مصالحنا." سي إن إن. 10 يناير 2020. على https://cnn.it/2uORM7l.

المصري اليوم. "تعرف على الزيادات في أسعار الوقود خلال خمس سنوات." على https://bit.ly/2vCTLLW.

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. تقرير الاحتجاجات لعام 2013. المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. 7 يوليو 2014. على https://bit.ly/38x0962.

منصة العدالة الاجتماعية. قراءة تحليلية لمسودة تعديل قانون العمل 12 لسنة 2003. منصة العدالة الاجتماعية. 8 يناير 2019. على https://bit.ly/37pNHUs.

الهيئة العامة للاستعلامات. "مصر تتصدر معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة." القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات. 14 أكتوبر 2019. على https://bit.ly/2v7gPlL.

"اتحاد نقابات عمال مصر يدشن مؤتمر لتأييد الرئيس السيسي." فيديو يوتيوب. الهلال اليوم تي في. 30 يناير 2018. https://bit.ly/2V6NxPt.

"عام الإنجازات وجني الثمار." مقطع يوتيوب. أخبار مصر. 26 ديسمبر 2019. على https://bit.ly/37A0FPH.

CPJ. "Egypt Arrests Three More Journalists amid Crackdown." CPJ. 30 Sep 2019. Online at https://bit.ly/2wkowG2.

Independent. "Cairo Protests: Mass Uprising Against Egyptian President as Demands Grow for Resignation after Crackdown on Critics." *Independent*. 21 Sep 2019. Online at https://bit.ly/39EemOC.

Mohamed El-Taher. "Thousands of Websites Are Collaterally Blocked in Egypt." *AFTE*. 22 May 2019. Online at https://bit.ly/2uNsuGK.

Mohamed Soliman. "Khartoum to Host 'Legal and Technical' Talks on GERD on Wednesday." *Ahram Online*. 21 Jan 2020. Online at https://bit.ly/39K52Jr.

NPR. "Egyptian Government Raids Independent News Outlet." NPR. 25 Nov 2019. Online at https://n.pr/2UT9GAv.

Ruth Michaelson. "Contractor, Actor ... Protest Leader? The Egyptian Exile Driving Rare Dissent." *The Guardian*. 25 Sep 2019. Online at https://bit.ly/2OX2KhZ.

———. "Sisi Wins Snap Egyptian Referendum amid Vote-buying Claims." *The Guardian*. 23 Apr 2019. Online at https://bit.ly/38vARFx.

Samar Samir. "Egypt's Annual Water Share Declines by Five Million Cubic Meter: Ministry." *Egypt Independent*. 28 Jul 2019. Online at https://bit.ly/2vHuBMb